اعلم ان اللام التعريف الذي معناه اربعة ... المخاطب ... من حيث ...

اعلم ان الوضع منقسمة على اربعة ...
باحتمال العقل الاول وضع عام ...
خاص كوضع الضماير الراجعة والـ...
عام والموضوع له عام كوضع الانسان ...
حيوان ناطق والثالث وضع خاص و...
خاص كوضع الاعلام والرابع وضع خا...
والموضوع له عام كوضع وذلك غير موجود و...
وضع امثال الضماير الراجعة اختلاف وقال بعض
العلماء قد وضع بهذه الامثال بازاء مفهوم كلي ولفظ
هو مثلا وضع بازاء مفهوم كلي مفرد مذكر تقدم ذكره
فالوضع فيه عام والموضوع له عام وذهب الى هذا القول مولانا
سعد الدين وقال بعض العلماء قد وضع بهذه الامثال بازاء كل
جزئي بخصوصه لان الواضع لاحظ اولا مفهوم المفرد المذكر الغائب
من حيث انه تقدم ذكره وجعله آلة بملاحظة افراده و وضع لفظ
هو بازاء كل واحد من تلك الافراد خصوصه بحيث لا يفهم الا واحدا
بخصوصه وجعل هذا المفهوم الكلي آلة للموضوع لا الموضوع له فالوضع عام
والموضوع له خاص وذهب الى هذا القول سيد الشريف وسال المير عن مولانا
سعد الدين وقال كيف تقول قد وضع بازاء مفهوم كلي لو وضع بازائها يستعمل
المفهوم الكلي في وقت ما وليس كذلك بل استعمل في افرادها فاجاب عنه بقوله
الامثال مجازات متروكة الحقايق استعمل في غير الموضوع ثم مولانا سعد الدين عن...
فقال انت كيف تقول قد وضع بازاء كل افراد بخصوصه وذلك غير ممكن لانه يلزم للواضع
اذ يلاحظ الموضوع له كلها و ملاحظة الافراد كلها ممتنع مع انه استعمل هذه الامثال بعد الواضع
فاجاب بقوله ان الملاحظة قسمان يكون اجمالا وتفصيلا و اجمال الملاحظة كافية في الوضع
فاجاب بجواب آخر بان المتبادر امارة الحقيقة لانه لا يقال هو مثلا واريد به المفهوم الكلي بل اريد به ...

شرح كافيه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وبسط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وحليتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وحسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعل جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث

في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما فقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال ٥ جراحات السنان لها التيام ٥ ولا يلتام ما جرح اللسان ٥ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على ثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم والتاء فيها للجنس والتاء للوحدة فلا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة واحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل في عرف ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فالحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه

قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يدخل من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية للمفرد وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه

لا تعال

لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه واخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية عنها او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله سبحانه وتعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما محتاجان في الدلالة

باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان

لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان

وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس

كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب

والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ

ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق

او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث

لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم الضميمة واجيب بان المراد متى

اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقا

المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد به الشيء

فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او

مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر

المعنى بعده مبني على تجريده عنه فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة

بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء

الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها

لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء

بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به

القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض

الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون

موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة

لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازاءها مفردة وقد اجيب عن

الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او

مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف

والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال

الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها

وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع

له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء

لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب

على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع كما ستعرف و القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع
احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه و القسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به
لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى

في

في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن
الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن
دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در
المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم
بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا و في اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل
هو المجموع والمتضمن اسم المفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى حيث يفيد المخاطب فايدة تامة فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات
الغير الكلامية في مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء

على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها
ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظا في ذاته يصلح اي يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة
في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه

هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغرتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها
معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالا
ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة
ولكن الى ياء غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فاعرابها
كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من
المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع
فيها من العرب باعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق

كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قايم او انشائية مثل اضرب
ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من
ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او
قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب
ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت
زيدا قائما المجموع كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو
المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب اللباب وصاحب المفصل ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل اخص من
الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى الا يحصل

دلك

ذلك اي الكلام الآتي ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم
فان التركيب الثاني العقلي من الاقسام الثلثة ينتهي الى ستة ثلثة
منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة
منها من جنسين مختلفين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند و
مسند اليه وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او اسم وفعل واما
الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم
والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه
مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل بمعنى الكلمة فتذكير الضمير
بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل
الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل

وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كونه كلا
وكلتا مضافا الى مضمر وانما اتى كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي
هو الاصل روعي لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي
الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف يسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه
الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما
ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجيء
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
او بالياء والنون فيدخل فيه نحو مسلمين ومسلمين ما لم يكن واحد منه
بالجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون
واخواتها اي نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة

جمع عشرة والثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه بعينها
ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير
الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على
معان معينة والتعيين في الجموع بالواو رفعا والياء المكسورة ما
قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان تجعل تلك الحروف اعرابها
ليكون اعرابها فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابها بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب
كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير الموضوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه
الضمير الموضوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية

لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسره في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع
وحملو النصب فيهما على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل
منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي
والتقديري الذي اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقدير اقل اسنادا اليه اولا نتم بين ان اللفظي فيما عداه فقال
التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب با
الحركة الذي في اخره الالف المقصورة سواء كانت موجودة في
اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفه بالتقاء الساكنين كعصاً
بالتنوين فان الالف المقصوره في الصورتين غير قابلة للحركة و
كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه
لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب في مثل هذ الاسم في حالة

الجر

الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلاث يعني كون الاعراب
تقديرا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير للاعراب
فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره
ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على
الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير
الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جائني مسلمي فان اصل مسلمي
لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء وادغمت

الياء فی الیاء وکسر ما قبل الیاء لم یبق علامة الرفع التی هی الواو
فی اللفظ فصار الاعراب فی حالة الرفع تقدیرا بخلاف حالتی
النصب والجر فان الادغام لا یخرج الیاء عن حقیقتها فان الیاء
المدغمة ایضا یاء وقد یکون الاعراب بالحروف تقدیرا فی الاحو
الثلثه فی مثل جائنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم
فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساکنین
لم یبق الاعراب لفظا بل صار تقدیریا واللفظی ای الاعراب المتلفظ
به فیما عداه یعنی فیما عدا ما ذکر مما تعذر فیه الاعراب او
استثقل ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف
وکان غیر منصرف اقل من المنصرف وبمعرفته یعرف المنصرف علی
قیاس الاعراب التقدیری واللفظی عرف غیر المنصرف واکتفی
بتعریفه فقال غیر المنصرف ما ای اسم معرب فیه
علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فیه اثرا سیجیء
ذکره من علل تسع او علة واحدة منها ای من تلک العلل التسع تقوم
هذه العلة الواحدة مقام هاتین العلتین فان تؤثر وحدها
تاثیرهما وهی ای العلل التسع مجموع ما فی هذین البیتین من الامور.

باجتماعهما

للفظ

صادل

جملة ولیس المنادی احد الجزئی الجملة فعند سیبویه کلا جزئی الجملة ای الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قایم مقام احد جزئی الجملة ای
الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزئیها اسم الفعل والاخر ضمیر مستتر
فیه ویبنی ای المنادی وانما قدم البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها
بالنسبة الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان النصب بقوله وینصب
ما سواهما علی ما یرفع به ای علی الضمة او الالف او الواو التی یرفع بها المنادی
فی غیر صورة النداء والفعل مسند الی الجار والمجرور اعنی به ولا ضمیر فیه
وارجاع الضمیر الی الاسم غیر ملایم لسوق الکلام ان کان ای المنادی
مفردا ای لا یکون مضافا ولا شبه مضاف وهو کل اسم لا یتم معناه
الا بانضمام امر اخر الیه معرفة ای لا یکون قبل النداء او بعده وانما
بنی المفرد المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظا ومعنی
لکاف الخطاب الحرفیة وکونه مثلها افرادا او تعریفا وذلک لان یا زید بمنزلة
ادعوک وهذه الکاف ککاف ذاک لفظا ومعنی وانما قلنا ذلک لان الاسم
لا یبنی الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا یبنی لمشابهة الاسم المبنی مثل یا زید

معطوف علیه مقدر یعنی الفعل مسند الی المنادی او الفعل مسند الی الجار والمجرور

و تثنیه و جمع باشد

کاف خطاب است مثل ادعوک

مثل ذاک

ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة او لهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني
على الواو ويخفض اي يُجرّ المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت
الاستغاثة ولام التخصيص اُدخلت على المستغاث دلالة على انه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لَزيدٍ فانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا لِلمظلوم اي يا لَقوم فانه
لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يُعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع
كاف الضمير التي يُفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير ياء نحو يا لَزيد
ولِعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو يا لَزيد ويا لَعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
اللام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل

فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو
يا لَلماء ويا لَلدواهي ولام التهديد نحو يا لَزيد لاقتلنك فلِمَ اهمل المص ذكرهما
وكيف يَصدق قوله فيما بعده وينصب ما سواهما كليا واجيب بان
كلًّا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدِّد اسم فاعل يستغيث
بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم
يا لَلماء ويا لَلدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر
اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو
الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر
والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة سوى المنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا

فلا يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول ياء عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظ وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
ياء عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع
دخول ياء عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في
الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جُعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن
العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا

فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد
ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على
المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول
ياء عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
البدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول ياء عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول ياء عليه حكمه اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو
المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل

ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية
متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن
لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير معين
وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه اذا كان منصوبا
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل
يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح
انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايض فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به

المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه الاعمر ولان
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا
النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون
مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا
او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة
ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى التاكيد
المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك

في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار الفتحة المنبئ عن جواز
ضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد
عن التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى
حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم
كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي
الحركة الاصلية لكونه مفعولا مثل يا زيد ابن عمرو واذا نودي المعرف باللام
اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا
يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه
ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها
توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون في التوابع المنادى المبني
وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله
لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام

لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه
عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال
ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه
القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل
عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا
عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان الذان فرا اياكما ان تكسبا
شرا وفي الرواية ان تكسباني لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد
شذوذا اولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه
المنادى المفرد المعرفة صورة ووَلِيَ الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى
مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي
ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه

اما

تمنّاع

اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا
لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته
اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان
قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان
المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من
الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه
وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان
الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما اي منادى غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال عدوّ ويا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون
المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال

تيمي ع

الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف
والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما
في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابتَ ويا امتَ اي قالوا يا ابت ويا امت
ايض بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة
الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايض نحو يا ابتُ ويا امتُ
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن
عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي
ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايض فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على
الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال
الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل

ابن مضاف لشده است بام
وام مضاف لشده بياء متكلم
بخلاف غلامي كه نشده است
بياء متكلم اضافه لشده است
البصعف

التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه
ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى ضرورة واقع ضرورة اي
لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره
اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الكم وشرطه
اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايض اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام
لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلا يرد عليه الترخيم الذي هو
من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف

ترخ

لأن المضاف والمضاف اليه
بمنزلة كلمة واحدة

ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه
من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو
ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمدّ الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها غالبا فلا تغيّر
والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى المنادى اما
علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم
مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما الْقي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص
الكم عن اقل ابنية المعرب وهو ثلثة بلا علة موجبة واما اسما متلبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال
فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثُبَة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة
اخرى براسها ولا يرخّم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما
شذّ من نحو يا صاح في صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله
منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه

فقال فان كان في آخره اي اخر المنادى زيادتان كاينتان في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء و
النون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث لم يحذف منهما الا الاخر
كاسماء اذا جعلتها فَعلاء من الوسامة اي الحُسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا
جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في
آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه نحو سُعلاة لانه لا يحذف الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل مثل مرميّ ومدعوّ فان حرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة
قبله مدّة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدّة
الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذ
منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من
اربعة من الحروف كمنصور وعمّار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه
عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لان ثبون وقلون يرخّم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة
فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان اخيران في كلا القسمين اما

في الاول فلما كانت في حكم الواحدة كما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني
فلانه لما حذفت الاخير مع صحته واصالته حذفت المدّة الزايدة لئلا يرد
المثل الساير صُلْتُ على الاسد وبلتُ عن النقد وان كان مركبا يعلم من
بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبكّ وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة
لتنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي
فيحذف حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار يا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة
بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال يا حارِ بكسر الراء
على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي ياكروان
ياكرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له
في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه

اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت طرفا
بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادلٍ في ادلوٍ وياكرا لانه
لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو
فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه لا يدخل سواها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعدّ محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه
في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب نحو يا زيداه
ويا عمرواه مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتازا به عن
المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي المندوب في
الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم
من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان

مفرداً معرفة يُضمّ واذا كان مضافاً او مشبهاً به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب لمدّ الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى
حرف مدّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه
لالتباسه بندبة مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات
في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدماً الا
الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته
والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء به لتمام
المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص

او التوضيح فلهذا جاز يا امير المومنيناه ولم يجز يا زيد الطويلاه خلافاً
ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلاً ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف
النداء الا اذا كان مقارناً مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلاً لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مدّ الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي
يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة
الله فانه لا تحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو
يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة ايّ اذا وصف بذى اللام نحو ايها
الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل

فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اىّ معرفة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات من نحو من لا يزال محسناً احسن
اليّ واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء
من اسم الجنس في أصبح ليل اى صر صبحاً يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم
جنس شذوذاً قالته امراة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن
المخنوق مع انه اسم جنس شذوذاً وفي اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف
حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايض وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه
ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان أن ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة و
الشرط واحد اضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره
اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازاً عن الجمع بين المفسِّر
والمفسَّر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز
به عن نحو زيد ابوك ولا اراد به ان يليه الفعل او شبهه متصلاً به بل يجب
ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيداً عمرو ضاربه وزيداً انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى
بالعمل في ضميره او في متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلاً بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغاً عن
العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع
ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير
او متعلقه خرج نحو زيداً ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال

خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره
فان عامل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احديها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا
اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد
منها للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال مشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط الفعل بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب

زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب
لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني
ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه
مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على
شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه
الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح
رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ماله
صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لم يترجح النصب قرينة
اخرى ترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب

او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات
ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير
وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل
شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار
كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره
ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي
الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية

بخصوصه والا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
والات لتعريف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا
ويلاحظ في ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما
عليها او بها اذ لابد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لتكون الات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس معنى الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان
يرجع الى ماء التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة

اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم
واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع
وهى اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانها كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
فى كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث
الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد باللزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف
اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان وليس
لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها

لضعفها

لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع فى الاسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ
الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة
على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على
المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى يعنى
موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه
وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع
مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من
حيث هو مفسر فى هذه الحال بل من حيث هو خبر فى حال الرفع بالصفة
فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود

ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن
عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا
جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى ولما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لو بها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على
معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم الا
الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة احتاج
الى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية

سواء

سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر
قوقي او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف
والجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا فليس لشيء منها دلالة
على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج
عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه
نعم يقدح في ابانة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة
معرفة به فقال ومن خواصه ضبطها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وعن
التبعيض على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة
له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له
فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم في مثل قولهم ليس من امبر امصيام في امسفر

لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد
ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك
ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه
واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل
بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يتردد عليه بان يعمهما
الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا التنوين الذي سيجيء في
اخر الكتاب انشاء الله تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاصه

ماعل

ما عدا التنوين الترنم بوجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها
الاسناد اليه هو بالرفع عطف على دخول لا على مدخوله لان الاسناد
من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
اليه لانه امر معنوي لا يجري فيه الذكر في الاول واللحوق في الاخر وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه
يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا واختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان
الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان
يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا
اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيدخل فيه زيد قائم وهو لا في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف

ماليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد وعمرو وبكر
بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في
غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي
لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي
هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام
والحرف ولهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيء في بابه انشاء الله اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب
الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا
باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
من كلام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل
ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو مشهور
عند الجمهور من ان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم
يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها منهم بالسماع فان العارف باحكامها من

كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فا
لمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم
ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما
يختلف اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذه الاختلاف
وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف اخره ليعرف انه مما
يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير
ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما فعله المص رحمه
وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو
معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل
حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه
في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني
ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية

اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى و
رايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى انقلبت الياء
الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان
يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت
باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
في الجمع فان اخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا
حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله
ابتداء ولم يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم
يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكره
ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف اخره اي اخر
المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف

وحيى

وحيى يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو
ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من السبب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبحيث الحيثية
خرج حركة نحو غلامي انه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه
الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء
المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه وكانه اراده هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد لانه خارج الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد
يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف
اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة الاسم الفاعل عليه اي
على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال
والشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها

ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك موقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني و وضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ح ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها

بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يتحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حاصل حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا والاعني منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف اي الاسم كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما

بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا منصوب على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني رجال ورايت رجالا ومررت برجال والقسم الى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا الجر فيه تابع للنصب كما سيذكره فانه نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة و الصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك هو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعرابه

هذه

باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثر سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتداء خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايض زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذه الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه

فی هذا الوصف وقوله وهذا القول تقریب یعنی ان ذکر العلل بصورة النظم تقریب لها الی الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان کل واحد من الامور التسعة علة قول تقریبی لا تحقیقی اذ العلة فی الحقیقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقریب لها الی الصواب لان فی عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لکن القول بانها تسعة تقریب لها الی ما هو صواب من المذاهب الثلث ثم انه ذکر امثلة العلل المذکورة علی ترتیب ذکرها فی البیتین فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانیث وزینب مثال للمعرفة وفی ایراد زینب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی وابراهیم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدی کرب مثال للترکیب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل وحکمه ای حکم غیر المنصرف والاثر المترتب علیه من حیث اشتماله علی علتین او واحدة تقوم مقامهما ان لا کسرة فیه ولا تنوین وذلک لان لکل علة فرعیة فاذا وقع فی اسم علتان حصل فیه فرعیتان فیشبه الفعل من حیث ان له فرعیتین بالنسبة الی الاسم احدهما افتقاره الی الفاعل واخرهما اشتقاقه من

المصدر

المصدر فیمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوین الذی هو علامة التمکن وانما قلنا لکل علة فرعیة لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانیث فرع التذکیر لانک تقول قایم ثم تقول قایمة والتعریف فرع التنکیر لانک تقول رجل ثم الرجل والعجمة فی کلام العرب فرع العربیة اذ الاصل فی کل کلام ان لا یخالط لسان آخر والجمع فرع الواحد والترکیب فرع الافراد والالف والنون الزایدتان فرع ما زیدتا علیه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل کل نوع ان لا یکون فیه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فیه هذا الوزن کان فرعا لوزن الاصل ویجوز ای لا یمتنع سواء کان ضروریا او غیر ضروری صرفه ای جعله فی حکم المنصرف بادخال الکسر والتنوین فیه لا جعله منصرفا حقیقة فان غیر المنصرف عند المصر ما فیه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الکسر والتنوین لا یلزم خلو الاسم عنهما وقیل المراد بالصرف معناه اللغوی لا الاصطلاحی والضمیر فی صرفه راجع الی حکمه للضرورة ای لضرورة وزن الشعر او رعایة القافیة فانه اذا وقع غیر المنصرف فی الشعر فکثیرا ما یقع من منع صرفه انکسار یخرجه عن الوزن او انزحاف یخرجه عن السلاسة اما الاول فکقوله صبت علی مصایب لو انها

صبت علی الایام صرن لیالیا واما الثانی فکقوله اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره هو المسک ما کررته یتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غیر تنوین یستقیم الوزن ولکن یقع فیه انزحاف یخرجه عن السلاسة کما یحکم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض الزحاف لیس بضروری فکیف یشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض زحافات اذا امکن الاحتراز عنه ضروری عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعایة القافیة کما فی قوله سلام علی خیر الانام وسیدی حبیب اله العالمین محمد بشیر نذیر هاشمی مکرم عطوف رءوف من یسمی باحمد فانه لو قال باحمد لا یخل بالوزن ولکنه یخل بالقافیة فان حرف الروی فی سایر الابیات الدال المکسورة او التناسب ای ویجوز صرف غیر المنصرف لیحصل التناسب بینه وبین المنصرف لان رعایة التناسب بین الکلمات امر مهم عندهم وان لم یصل الی حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حیث صرف سلاسلا لیناسب المنصرف الذی یلیه اعنی اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غیر المنصرف الذی صرف والمنصرف الذی صرف غیر المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما ای العلة الواحدة التی تقوم مقام علتین من العلل التسع علتان مکررتان

قامت

قامت کل واحدة منهما مقام علتین لتکررهما احدهما الجمع البالغ الی صیغة منتهی الجموع فانه قد تکرر فیه الجمعیة حقیقة کاکالب واساور واناعیم او حکما کالجموع الموافقة لها فی عدد الحروف والحرکات والسکنات کمساجد ومصابیح وثانیهما التانیث لکن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانیث المقصورة والممدودة ای کل واحدة منهما کحبلی وحمراء لانهما لازمتان للکلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا یقال فی حبلی حبل ولا فی حمراء حمر فیجعل لزومهما للکلمة بمنزلة تانیث آخر فصار التانیث مکررا بخلاف التاء فانها لیست لازمة للکلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بین المذکر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض کالعلمیة مثلا لم تقو قوة اللزوم الوضع فالعدل مصدر مبنی للمفعول ای کون الاسم معدولا خروجه ای خروج الاسم ای کونه مخرجا عن صیغته الاصلیة ای عن صورته التی یقتضی الاصل والقاعدة ان یکون ذلک الاسم علیها ولا یخفی علیک ان صیغة المصدر لیست صیغة المشتقات فباضافة الصیغة الی ضمیر الاسم خرجت المشتقات کلها وان المتبادر من خروجه عن صیغته الاصلیة ان تکون المادة باقیة والتغییر انما وقع فی الصورة فقط فلا ینتقض بما حذف عنه بعض الحروف کالاسماء المحذوفة الاعجاز

مثل يدٍ ودمٍ فان المادة ليست باقية فيهما ولكن خروجه عن صيغة الاصلية
يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها
في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فحينئذٍ
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نم انها مخرجة عن
الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوسٍ وانيبٍ من الجموع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما يعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوسٍ وانيبٍ على خلاف القياس من غير ان يعتبر
جمعهما اولاً على اقواسٍ وانيابٍ واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوّز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود
منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن
ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس
بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير
منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية فاحتاجوا
الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها الا انهم

تنبهوا للعدل فيما علا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب
آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض
له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كاينا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير
منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون
لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جائني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد و
موحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ماوراءها الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية

في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر
اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم
التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الاخر
وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو آخ وقبل
وبعد ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن
احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس
فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت
اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها
اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل
فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيبٍ واقوس
فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر

جمعهما اولاً على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم
المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى خروجا كاينا عن اصل مقدر
مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر
فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدّر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها
كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم
فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة
مثل حضار وطمار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء
فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل

على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس في محله لان الكلام فيما قُدِّرَ فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما
قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالًّا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما
اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في
مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية
فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه
على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنًى وصفيٌّ عُرِض له في الاستعمال لا اصلي بحسب
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اى شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية

لان

لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اى غلبة
الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثرة
الاستعمال في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك
المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قوله مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه
من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تهجر استعمالها في معانيها
الاصلية ايض بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل

للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير
اى لطاير ذى خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الا
في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط
له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع ثان لها وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا
ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوى شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله
وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى في منع الصرف
احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل
زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة
مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور

الثلثة

الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم
ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوى اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين
فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه
في سبب منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
قايم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا
سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم
شئ مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث سماعى
معنوى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زالت
التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صُغِّر قدم ظهر

التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه
فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى
التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها
اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى يكون هذا النوع من جنس
التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى
ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية لم العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها
فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى لغة
العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابرايم او حكما بان ينقله
العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان

فى العجم

فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطها لئلا يتصرف فيها العرب
مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى
هذا لو سمى به بمثل لجام لا يمنع انصرافه لعدم علميته فى العجمية وشرطها الثانى
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى ثلثة احرف لئلا
يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى
فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط
واما التانيث فانه له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع
قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت
العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا تقاوم سكون الوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابرايم ممتنع صرفهما لوجود الشرط
الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى ابرايم الزيادة على الثلثة

وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط
الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء
الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وشعيب وهود
وصالح لكونها عربية ولفظ نوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن
كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع
وهو سبب قايم مقام السببين شرطه اى شرط قيامه مقام السببين صيغة
منتهى الجموع وهى صيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى صيغة التى لا يجمع
جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
فى بعض الصور مرتين تكسرا فانتهى تكسرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن
على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت
بذلك لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتقوى بغير ها منقلبة عن تاء

التانيث

التانيث فى حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها
لو كانت مع هاء كانت على وزن المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعية فتور ولا حاجة الى
اخراج نحو مداينى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل وانما
الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر
الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلث
احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغ منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى شرط للجمعية
فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه

علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حِضَجْر بمعنى عظيم البطن سمّى به الضبع لمبالغة في عظم
بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية فان
فيه العلمية والتانيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلّم لانه علم لجنس الضبع مذكرا
كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا
القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف للاشعار
ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرةً وقد يكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال
مقدر تقريره ان يقال قد تفصّيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على القليل والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر
في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل

في التفصى عنه انه اسم اعجمى ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على
الموازن وقيل هو اسم عربى ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير المنصرف ومن قاعدتهم
ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا للقاعدة انه جمع
سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت على سراويل
واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه
ونحو جوارٍ اى كل ما هو جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى
والدواعى رفعا وجرا اى في حالتى الرفع والجر كقاضٍ اى حكمه حكم قاض بحسب
الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جائنى جوارٍ ومررت
بجوارٍ كما تقول جائنى قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء

متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال في حالة النصب لان
الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر
فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جائنى جوارٍ جوارىٌ بالضم
والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل
ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه
بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض
فانه لما اسقطت تنوين الصرف عوّض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وقد في لغة بعض العرب اثبات
الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول رايت
جوارى وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون
الياء مفتوحة

الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة
الرفع فاصل جوارٍ جوارىُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض
عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذا
اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه فيه
الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمةً واحدةً من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرىّ علمين شرطه العلمية
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون
باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر
في المضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابّط شرا فانها باقية في حال
العلمية على ما كان عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة
غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام
المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى
من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه

مركب تضمنى

ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما
من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها ههنا مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل
وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما والالف والنون
المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوايد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفى التانيث فى منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما للمنع الصرف اما لكونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التانيث والراجح
هو القول الثانى ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من
صفاتها كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف

العلية

العلية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث
كعمران او لمن كانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما
لالفى التانيث على حالها وبهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى
مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط
اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى
ولا رحمانة لانه صفة خاصة الله تع لا يطلق على غيره تع لا على مذكر ولا
على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان
فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة
لا ندمى هذا اذا كان الندمان بمعنى النديم من الندم واما اذا كان بمعنى
النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببيته

منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر
على صيغة الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم كرجل افعال نقلت الى
الاسمية واما نحو بقم اسما للصبغ معروف وهو العندم وشلم علما للموضع
بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما الشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير
مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير
مختص لكن يكون فى اوله اى فى اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن
الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيادته اى
مثل زيادة حرف او حرف زايد فى اول الفعل غير قابل للتاء اى حال كون
وزن الفعل او ما يكون على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن
بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسا وبالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به

رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجى التاء
فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله ممتنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجى يعملة للناقة القوية على العمل
والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك
عما يجامع الفى التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى
منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة
المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل العلم
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل
مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرايطها
فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى
اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع

مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء

الاول اى لا تجامع غيرها هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامع

معهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وبما اى

العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على

اوزان مخصوصة ليست شي منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف

فلا يكون معها اى لا يوجد شي من الامر الدايرين مجموع هذين السببين

وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى

احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب

فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين

الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته

فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست

شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان

اصمت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه

امر من صمت يصمت وقياسه ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه

معدول عنه والجواب ان هذا الامر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين

وان لم

وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع

مع وزن الفعل وايض قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق

لا يكفى في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار

خروج الصيغة من ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين

في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث المعنوى ثم انه اشار الى

استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذا القاعدة على قول سيبويه بقوله

وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه

ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكر من القاعدة جعله اصلا واسند

المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر

علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير

خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه

منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية

لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد

التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل

التفضيل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية

فيه بسبب من التفضيلية اذ الكثر اعتبارا للصفة الاصلية اى انما خالف

سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه

لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها

وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وبسبب آخر كوزن الفعل والالف

والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية

لا باعث على اعتبارها ايض فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف

الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود

وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل

عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم

للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة من

الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد

التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف

فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر

من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف

والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد

السكر

التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايض فيمتنع نحو حاتم

من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى

سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب

حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايض الوصفية

الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على

تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعنى الوصفية والعلمية

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ

واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود

وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين

الوصفية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع

الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين

بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين

لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف

باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى

يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله

ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايض وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير
منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الانصراف انما
كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو
الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا فالممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته
للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر
الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان
العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالتا معا او زالت احديهما كانت منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا
كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف

غير

المرفوعات

غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل ويجمع على هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل
كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات فكالايام الخاليات
وهو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا
وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص
الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجيء فمنه اي فمن المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو عليه
هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم
جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا

اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا
المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول
وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان
الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو
في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا
على طريق قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل فطريق قيامه به ان يكون زيد
على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمصنف

واما

واما على مذهب من يجعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل
يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه في زيد قايم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع
حركات فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم
الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جاير وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا
ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جاير خلافا للاخفش
وابن الجني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير يرجع الى العدي بل
الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب

الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل
المتقدم ذكره صريحا فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة
والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء
الشىء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة
له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا
ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما
فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو
انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع
هذه الصور اما فى صورة انتفى الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلئلا فات الاتصال الانفصال
واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المط فان المفهوم من قوله ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا

بالشخص

بالشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا بالشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر
المط وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم
الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا
الظاهر ان معناه كذلك لاحتمال ان يكون انحصار معناه ما ضرب احدا احدا الا
عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما فى الآخر وايضا هو خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر
ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل
ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة
بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وافادة هذا القيد
مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا
زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى
الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول

في جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوع الفاعل بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المط واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل
فلئلا فات الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما
اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعين المحذوف جوازا
اى حذفا جوازا فى مثل قولك زيد اى فيما كان جوابا لسوال محقق لمن قال من
قام سايلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد
ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر
يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر
فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على بناء المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه
ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على
بناء الفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه

من يذل

من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوايح والمختبط السايل من غير وسيلة والاطاحة
الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق
بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من سال بغير وسيلة من اجل اهلاك
مهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اى حذفا واجبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز
الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائنى رجل اى زيد فتقديره الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره
قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من فعل وقد يحذفان اى الفعل
والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم

قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة
السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى
الكلام استدراك وانما قدرنا الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم
زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع
الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايض نحو زيد معطى
ومكرم عمروا بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل
مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول
اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه
انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل فح لا يتصور تنازعهما
فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل
الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا

اما

انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن
اضمار مع الا لانه حرف لا يصح اضمار ولا بدونه لفساد المعنى لانه
يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما
التنازع الواقع فى ضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف
واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان الطريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد
يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل واحد منهما ان يكون
الاسم الظ فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى
واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل واحد منهما
ان يكون الاسم الظ مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية
ذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم الظ ومفعولية
اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد

عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع قسمين اولين
وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم الظ والاخر مفعولية ذلك
الاسم الظ بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه
الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية
والمفعولية حال كون فعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظ المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانى الاخر
حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى
وضربت زيدا واكرمنى اكرمت زيدا وضربنى واكرمت زيدا واكرمنى
وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظ مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثانى لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار
النحاة الكوفيون اعمال الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى
لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثانى
كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه مذهب المختار الاكثر استعمالا

اضمرت

اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز اضمار قبل الذكر
فى العمدة بشرط تفسيره وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظ الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع اليه
فى هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شئ مسده خلافا للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل يحذف
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى
الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى وجاز
اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
نحو ضربنى وضربت زيدا فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمانى الزيدان ولا يلزم ح
محذور وقيل يروى عنه تشريك الرافعين او اضمار بعد الظ كما فى صورة

تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو
ودراية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار
لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا
اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذف وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح
راجعا الى لفظ ما تقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع
مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير
المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا

الى

الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان فاعله
لو منطلقا مفعولا له واظهر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اظهر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى اخالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى لا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب
المص عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل

من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني
انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد مع الاصل
الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل
لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء
حيث قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى
المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول
مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط
مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان

عامله

عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول او يفعل
اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت مقام الفاعل لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا
اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا و
المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني
والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو
فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره

من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن اى المفعول به له اى لوقوعه
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة
المفعول به مقام الفاعل يومَ الجمعة ظرف زمان امامَ الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشديد تنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار مجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل
مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى ان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع
اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اُعطى زيدٌ درهما مع جواز اُعطى درهمٌ
زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول
الاول نحو اُعطى زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه

يعنى

يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل
واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل
المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا
واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى انّ وكان وكانه اراد بالعامل
اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذه القسم فانهما
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا او الف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من
غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله فلو جعل خير خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير
المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله نعم اراغب انت عن آلهتى واحترز به

عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما
قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف
النفى والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز
به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون
فانها ح خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها
يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه
فههنا ثلثة صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
مبتدأ وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيهما اقايم الزيدان ويتعين ح ان
يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيها
الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى زيد يضرب انه
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع
به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه

لامسند به

لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ واحترز به عن
القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ
او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله مغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل
فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم
الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظى
واصل المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم
على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة
على احوالها ومن ثم اى من اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم
فى داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة
لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو
فى حيز الخبر الذى اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة

وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على
الامور المعينة ولكنه لا يقع على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما
من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل
قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي
الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في
جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص
به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص
به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت

قام

قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو
في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح
المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان انجاء جيبا يجي حبيبا مثلا وقد يكون شرا
كما اذا كان بمجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشائم به يكون شرا لا خيرا فعلى
الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي
ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا
قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ
اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهود فيما
بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم الفائدة وهذا القول اقرب

الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من
الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة
ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد
قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة و
الجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر في موضع المضمر في
نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا للقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي خبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير
جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه

والاصل

والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في الابتداء التقديم وجاز تاخيره
لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له
صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه وجب
تقديمه لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتداء والخبر
معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص
لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل
افضل مني افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتداء
احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى

فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان
الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او
بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون لم يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير
ايض على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب
له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة
وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة
صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة
ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى
للمبتداء من حيث انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء مثل في الدار
رجل فان في الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء

نكرة

نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته
يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين في جانب
المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق
الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء
بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندى انك قائم وجب
تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرناه وقد يتعدد
الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل
وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض
النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد
الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في المبتداء

ولا في الخبر ولا في غيرهما وايض التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل المتعدد اعم فالاقتصار
عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم
به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط في سببيته
للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه
نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل
يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية
ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل
ليتاكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها
الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او
الذى في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم
الموصوف بالاسم الموصول المذكور بقوله تع قل ان الموت الذى تفرون

منه

منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او
كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار
فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء
الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت او لعل الذى ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
ايض مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر
والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
يؤيده قوله تع ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل

قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعلّ فما وجه تخصيص انّ المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتدّ بقوله وذكره
ولم يعتدّ بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن
وكلام الفصحاء فما يدلّ على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى
واعلموا انّما غنمتم من شئ فانّ لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليًا
لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية
او عقلية جوازا اى حذفا جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهلُ الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو اظهر المبتدأ
لم تبيّن ذلك ويجب ايضا حذفه عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف
فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اى هذا
الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه

صلى على محمد سيد المرسلين
اى هو سيد المرسلين

النا

الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريًا على عادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جايزا
لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت
فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد
مسدّه اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب الذى التزم فى موضعه اى موضع
الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ
الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشئ لوجود غيره فيدلّ على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عامّا واما
اذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه كما فى قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء
يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيدى هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى
الاسم الذى بعدها فاعل فعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى
الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ مصدرا صورة او بتاويله

مصدرا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضرب زيد قايما اذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قايما او قايمين وانّ ضربت زيدا قايما واكثر
شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظرف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذفا اذا مع شرطه العامل فى الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف
القايم مقام الخبر فيكون الحال قايم مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى زيدا يلابسه قايما اذا
اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قايما اذا كان الحال عن الفاعل
اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قايما
ويجوز حذف ذو الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قايما زيد
اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام
الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقدير ضربى

زيدا

زيدا قايما حاصل بجعل قايما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر
من غير سدّ شئ مسدّه وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدّت الحال محله مصدر مضاف الى
صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربُهُ قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قايما وثالثها كل
مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع
وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر
واجب حذفه لانّ الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف
فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به وخبره القسم وذلك مثل
لَعَمْرُك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايما مقامه فيجب حذفه
والعَمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر انّ واخواتها اى من المرفوعات خبر
انّ واخواتها اى اشباهها من حروف الخمس الباقية وهى أنّ وكأنّ ولكنّ
وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح

لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ عَمِلَتْ رفعًا ونصبًا مثله هو
اى خبران واخواتها المسند الى شئ اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما
فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفى الجنس وغيرها
وقوله بعد دخول هذه الحروف يخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما وتعدها عليهما الايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم فى قولنا انّ زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس بما يدخل عليه انّ بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل انّ زيدًا يقوم مثل قايم فى انّ زيدا قايم فانه مسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اى حكمه كحكم الخبر للمبتداء
فى اقسامه من كونه مفردًا وجملة ومعرفة ونكرة وفى احكامه من كونه واحدا
ومتعددًا ومثبتا ومحذوفا وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بدّ من
عايد ولا يحذف الا اذا عُلِمَ والمراد انّ امره كامره بعد ان صحّ كونه خبرا

لوجود

لوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلّ ما يصحّ ان يكون خبرًا
للمبتداء يصحّ ان يقع خبر الباب انّ حتى يَرِدَ انه يجوز ان يقال اين زيدٌ ومن
ابوك ولا يجوز ان يقال وانّ من اباك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر
المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر
على المبتداء وذلك لان هذه الحروف فروع للفعل فى العمل فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايض والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اُعْمِلَتْ عمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمول الفعل بنقصانها عن درجة
الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتداء فى تقديمه الا اذا
كان الخبر ظرفا فان حكمه اذًا حكم خبر المبتداء فى جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى اِنَّ اِلَيْنَا اِيَابَهُمْ ثُمَّ اِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ وفى وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لَسِحرًا وانّ من الشعر لحكمةً وذلك
لتوسعهم فى الظرف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى الكائنة لنفى الجنس
اى لنفى صفته اذ لا رجلَ قايم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه
هو المسند الى شئ اخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبر انّ وخبر كان وغيرها

بعد دخولها اى دخول لا تخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
فى خبر انّ فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ
وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لانّ غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم
الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عامًّا كالموجود
والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا
الله وبنو تميم لا يُثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يُثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرًا
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يُرى خبرا فى مثل لا رجل قايم
على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس فى معنى النفى والدخول
على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء

وكل

وكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى
الدخول لا يرد ابوه فى ما زيد ابوه قايم مثل ما زيدٌ قايما ولا رجلٌ افضلُ
منك انما اتى بالنكرة بعد لا لانّ لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما
فانه تعمل فى المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون
لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
والخبر كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما
هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة
لا بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا بخلاف ما
فانه لنفى الحال ايض فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله مَن صدّ
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براحٌ اى براحٌ لى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس
لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار
فى البيت اعلم انّ المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون
المسند والمسند اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب قال المنصوبات

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد بيّن شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع

الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدًا ومسلمات واباك

ومسلمَيْن ومسلمِينَ فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم

المفعولية المفعول المطلق سمّي به لصحة الاطلاق صيغة المفعول

عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع

الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها

بواحدة منها فيقال المفعول به او معه او فيه او له وهو اى المفعول

المطلق اسمُ ما فعله فاعل فعلٍ والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به

بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد

عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما يدل لفظ الا

لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل

فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا

حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما اذا كان مقدرا

نحو فضربَ الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به

المصادر

المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضربُ واقع على زيد

بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم

فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل

على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما

فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج

به كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها

بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك

ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة

فاذا ذُكِرَتْ بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهةً فهو

مفعولٌ مطلق واذا ذُكِرَتْ بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت

كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس كذلك الفعل مشتملا عليه

بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوعَ الفعل على المفعول به فيخرج بهذا

الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون

المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادةٌ على مفهوم الفعل

والنوع ان دلّ على بعض انواعه والعدد ان دلّ على عدده مثل جلست

جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول

اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة

على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين

او جلوسات الا اذا قُصِدَ به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما

للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد

يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغائر اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل

قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتهُ الله نباتا وسيبويه يقدر

له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله ونبت نباتا

وقد يحذف الفعل اى الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا

كقولك لمن قَدِمَ من سفره خيرَ مقدمٍ اى قَدِمتَ قدوما خير مقدم فخير اسم

التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم

التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا

موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا

ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة

اذا لم ينَلْ ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجَدْع قطع الانف والاذن

والشفة

والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبتُ

عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر

وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت

الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم فان ذلك ليس من كلام الفصحاء

وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له

وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا

واجبا قياسًا اى حذفا قياسا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما

في مواضعَ متعددة منها اى من هذه المواضع ما وقع اى المفعول المطلق وقع مثبتا

اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرًا لا يجب حذفه

بعد نفيٍ داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي

داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما

قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرتُ الا سيرًا او انما سرت سيرًا لا

يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان

خبرا عنه نحو ما سيري الا سيرٌ شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع

المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه

فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان المثالان لما وقع مثبتا
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى
النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدإ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد
ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي
وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع
وقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره الغرض المطلوب
منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة
مضمونها شد الوثاق والغرض المط من شد الوثاق اما المن او الفداء
ففصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب من شد الوثاق بقوله
فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء

ومنها

ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه
اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن
لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة
على اسم كاين بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب ذلك الاسم اى
الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت
حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار
من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مفعول
المطلق وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم
بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو
الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى
يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع
ما وقع اى موضع المفعول المطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه

الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا
لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره
ولو بالاعتبار ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع المفعول
المطلق وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى المفعول المطلق
نحو زيد قايم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق و
الكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره
اى غير المفعول المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه
بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه سمي تاكيدا لاجل غيره ليندفع وعلى
هذا ينبغي ان يكون المراد بقوله وسمي تاكيدا لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة

التثنية

التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه
القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد
مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اى رجعا مكررا كثيرا او في جعل
المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله
الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي
بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون
محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعينك الآن اسعدك يتعدى بنفسه بخلاف الب
فانه متعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع

عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد
درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا
ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة الحرف فعل اعتبر
اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا
مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما يتضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم
كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة حالية او مقالية جوازا نحو زيدا لمن قال
من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السوال

ونحو

ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في
اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزمه بل لكثرة
مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى
اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم
اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت
اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من
البلاد لا حزنا والموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من
له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى في حكم من يطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء بمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعده وفيه تحكم فان المندوب ايض كما قال

بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظ من كلام سيبويه ايض انه داخل في
المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا
واى والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل
للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا
لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على في بعض كلامه ان يا
واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد

جملة

فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة
للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايض قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبتداء فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا
ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا
او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه
بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى

اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل
يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او
يلابسه احد بالذهاب به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال لازم بالابتداء ونصبه غير جائز
بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه
النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اى في
صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل
الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الآية فات المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء وتقديره كل شيء هو

مفعول

مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا
او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا
فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطرت النحاة الى ان تمحلوا
لاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون
الالف واللام في الزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى
هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط
لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع
تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني
عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايض للسببية اى ان

ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء
جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اى وان
لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايض فهى يكون داخلة تحت
الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب بط لاتفاق القراء
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو
في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول
اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك
المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ
تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق المحذر مكررا الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك

والاسد

والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد
نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك من حذف الارنب وهو
ضربه بالعصاء وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه
هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها
منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثانى نوعيه اى اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال
اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه بعد ونحو وتقديره في مثال النوع الثانى
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان
يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما
يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ
الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك فانه ايض تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن
المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمى النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف

ونقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن ان وانّ قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وانّ فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس
مع ان وانّ شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان
او مكان عن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما او لا
وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب
فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور
فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه

فعل

فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو
مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور
بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث
جعل المجرور ايض مفعول فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه
تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك
اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى
وان لم يكن مبهما بل محدودا فلا يقبل تقديرها اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست

وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد
مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجايز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم
المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض
النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا احمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا
حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول
به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص لو وقع فيه
يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التى هى

جزء من

جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت
زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في
البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار
ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه
بل مفعول به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل
عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر
بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

المفعول له

والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله
اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل مما فعل
مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة

كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته
تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب
الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل
ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان
التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما
وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل
في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده
اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى في المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف
من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج
عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

مفعول له

مفعول له على ما يدل عليه حذفه وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من
من اى الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله ان امراة دخلت
النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها
في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية
الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها
ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلا احترز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اى تحد فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا كان فعلا لغيره فاعل
نحو جئتك لمحبتك اياى ومقارنا له اى فعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان

المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب
واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك
بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
المفعول معه اى الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه
ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الراى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير
والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل
الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي
فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا

الى

الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو به احترز عن المذكور
بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد
الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا
نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان
ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو
ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعتها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان
مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على
الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا و
عمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية

جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدًا بالنصب على المفعولية
والّا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعيّن النصب مثل جئت وزيدًا فانّ
العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع
العطف تعيّن العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع
جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيدٍ وعمرٍو والّا اى ان لم يجز العطف بل
امتنع تعيّن النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدًا وما شانك وعمرًا
فانه امتنع العطف فيهما لانّ العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير
جايز ولم يجز عطف عمرًا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لانّ المعنى ما تصنع
وملابسا لك فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدًا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيدٌ وعمرٌو والحال لما فرغ من المفاعيل
شرع فى الملحقات بها وهو ما يبيّن هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبيّن الذات
كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل

والمفعول

والمفعول به كصفة نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او للمفعول به مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع
فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرًا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل
او المفعول به الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعمّ من ان
يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او
المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربتُ الضّربَ شديدًا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلًا
او مفعولًا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول
نحو بل نتبع ملّة ابراهيم حنيفًا وان ياكل لحم اخيه ميتًا فانه يصح ان تقول
بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملّة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه

او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكانّ الحال
عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى
قوله تعالى انّ دابر هولاء مقطوعٌ مصبحين فقوله مصبحين حال عن
هولاء باعتبار ان الدّابر المضاف اليه جزءه فانّ دابر الشئ اصله
والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن فى المقطوع فكانه
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تَبَيَّنَ على صيغة الماضى المعلوم
من باب التفعّل او يُبَيَّنُ على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجُعِلَ الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول
معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول
ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدًا قايما مثال للفظ الملفوظ
حقيقة فانّ فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انّما هى باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد فى الدار قايما مثال للفظ الملفوظ حكما فانّ فاعلية الضمير المستكنّ
فى الظرف انّما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قايما مثال للمعنوى

لان

لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انّهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدّر فى نظم الكلام اشير او انبّه
ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير
او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالًا فهى
معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال امّا الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قايما وزيد فى الدار قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكبا وزيد فى الدار قاعدًا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم
المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
فى نحو هذا زيد قايما كما مرّ وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد
قايما وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قايما وكانه اسدٌ صايلا وشرطها
اى وشرط الحال ان تكون نكرة لكونها خبرا فى الحقيقة عن ذى الحال وحق الخبر
ان يكون نكرة لانّ النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى

فى الاسم

صاحبها تحصيل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبًا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها
معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان موادّ
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسًا او مُغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعـ فيها
يُفرق كلُّ امرٍ حكيم امرًا من عندنا ان جعلت امرًا حالًا من كل امر او واقعة
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجلٌ راكبًا او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني
رجلٌ الا راكبًا او مقدمًا عليه الحال نحو جاءني راكبًا رجلٌ وثانيهما ما يكون ذو
الحال فيه غير هذه الامور وغالب موادّ وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبًا قيد
لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية
كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج
الى ان يُصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ
وخبرًا معطوفًا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول

ار

ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل
وما يريد اى ارسلها معتركة مثل احمد ولم يذدها اى ولم يمنعها عن العراك
لها ولم يشفق اى لم يخف عن نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نفس مداخلة بعضها في بعض آخر او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به
وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة
اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف
موضوعة موضع النكرات اى معتركة او منفردًا او مجتهدًا فالصورة وان
كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في
المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة ولم يكن فيها
شائبة تخصيص بما سوى التقدم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما

نحو جاءني راكبا رجل

في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلًا راكبًا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردًا للباب ولا تتقدم
اى الحال فيما عدا مثل زيد قايمًا كعمرو قاعدًا على العامل المعنوي قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوي وانّ ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل
الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه وداخل في الفعل وشبهه
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه
لا يجوّزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوّزه الاخفش بشرط
تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قايمًا في الدار فاما مع تاخير المبتدا عن الحال
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد
اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه
من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في
الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من
كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل

المعنوي

المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورًا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورًا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو
جاءتني مجردًا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورًا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالًا بقوله تعـ وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندًا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورًا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر
اى ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرًا كالكاذبة والعافية والكل تكلف
وتعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدًا
صح ان يقع حالًا من غير ان يأوّل الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق

الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال
الاشتقاق مثل بسرًا ورطبًا في قولهم هذا بسرًا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب
منه رطبًا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرًا وارطب اذا صار ما عليه
رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرًا ايضًا عند محققيهم
وتقدم بسرًا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت
بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة
فيه الا بعد اضمار في اطيب لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم
المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل
عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه
وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ادري باسًا بان
يقال وان لم يسمع زيدًا احسن قائما منه قاعدًا وذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرًا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن

ان

ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح
حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرًا
اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان
وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها
عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معًا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط
في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله صلى الله عليه وسلم كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين وهذا
اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة

فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد و
المؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب
ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد
من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل
المستغني عن الواو نحو جائني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي
او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جائني زيد وما يتكلم غلامه او جائني زيد ما يتكلم غلامه او جائني زيد
وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جائني زيد وقد خرج غلامه او جائني زيد
قد خرج غلامه او جائني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جائني زيد
وما خرج غلامه او جائني زيد ما خرج غلامه او جائني زيد وما خرج عمرو ولا بد
في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال
لفظًا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان

صدور

الشرط في الحال ان يكون العامل والحال متقارنين بالزمان

صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تحقيقًا لان المتبادر من الماضي
المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد
من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو
جائني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى وجاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى
حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت
صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السوال ومنه
قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها

قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال
المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل ابوك عطوفا
فان العطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة
او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من
احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبت اي تحققت ابوته لك
وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق
التقديرات عندي ان يقدر يجيئ عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف
عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز عما يؤكد بعض
اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب
حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة
من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية
من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف
يكون حذفه واجبا نحو الله تعالى قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع

بحث التمييز

الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام
عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في معنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا
لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضع واحترز به عن نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي
شرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم
الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك
ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه
لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك

ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين
ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فانه اذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب
الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي
قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز
فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه
فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه
عن مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد
وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد
واكثرها اي رفع الابهام مطلقا متحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد
وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرين درهما

بحث التمييز

وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي
غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا لان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا
وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة
مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد
بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة
الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين
كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها
زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله
بمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل

لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التميز
عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التميز وان كان الاسم التام مثنى
او مجموعا ان كان اي التميز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن
التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيثنى المثنى ايض لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى
او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التميز على فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز متلبسا بتنوين
المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون

التثنية

التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع
نحو عشرو درهم اما في الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون
الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه
لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او
اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس
ايض الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله
عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه
عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا
والخفض اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا
القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان تكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث
لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا
وابا بحسب المعنى ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو
بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو

متعلق

متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر
التميزات ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما واورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة
مشتقة وايض لما اورده صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير
فيه مبهما كالضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح
ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون
في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير
اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التميز بعد
ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد
بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه
بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح

ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والآ اى وان لم يكن التميز
بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا
فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات
المقدر اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
ما قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة لما انتصب
عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى فى نفسه ما انتصب عنه
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا
قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب جنسا يقع على القليل

والكثير

والكثير فانه اذا قصد اثنينيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد
بالتميز الذى هو الجنس الانواع من حيث امتياز انها النوعية فانه لا بد ح
من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان
متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة
المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او مأولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة
صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة يستدعى موصوفا و
المذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل
ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر
بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه ومطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى
كانت صفة له مطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة

الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس
وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لا فى الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا
يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف
العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله
والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل
الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد
ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى
انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان
الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة
الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء
ولو على سبيل التجوز وقدره ووقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو

فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما
فاعل فى المعنى او مفعول من ان التميز فى المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز
على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف
صفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل
وتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد
نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد
ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن
نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير وضمير كاد للحبيب
ونفسا تميز من نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس

المستثنى

الجيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه
لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير
المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان
لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها الا بعد معرفته فقال متصل
ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج احترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ماجاءنى احد الا زيدا
او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا
نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ماجاءنى الا زيدا اى ماجاءنى
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد
وماجاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا
واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم
الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء

كان

كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة تقوما للاختصار منصوب وجوبا
اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التى للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب
اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج عنه
نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد
خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه
مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل
او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احد بها وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءنى
الا زيدا القوم وماجاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا

اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار
احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم
قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو
لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
القصد والروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الا حمارا فههنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هنا يوافقون الحجاز بين
في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه
الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا او بعد
خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين

او الحذف

او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او
الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا وتقديره خلو
زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلو هم
او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على
الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم
من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما
على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا

لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس
زيدا وبعد لايكون نحو سيجئ اهلك لايكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما
لانهما من الافعال الناقصة ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى
منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل
هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها
قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب
على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احتراز
عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في
كلام غير موجب احترز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم
يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم

فيما

فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء ونحو ما رايت احدا الا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما
اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب
والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ
لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيدا بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا
زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا

مثل قرات الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور
انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب
في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير المستثنى منه في غير الموجب
ايض نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايض استقامة
المعنى وايض لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يتخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة المخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في
تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على
بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها

2

في الثاني فلو قام في الثاني ايض قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيه زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر
ان ذلك ايض مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في
الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ
لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد ثبت دايما جميع الصفات
الا على صفة العلم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان
يكون زيد عليها مما لا يتنافى قص ويستثنى عن جملتها العلم او يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا
صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الا   ولا يخفى على
المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في ضربني الا زيد
المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في
غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي
المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا

بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول
على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس
في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء المستثنى قيل انما وصف
به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة
الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا
جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمروا بالنصب
لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل

وكذا

وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من
تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير
العامل ولا حكما اذ اكتفى دخول عامل على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة
التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي
وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هذين الصورتين البدل على اللفظ حمل على
المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول
على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله
على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي
وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله
اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي
وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قايما باعمال ليس في قايما وان انتقض

نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قايما باعمال ما في قايما لان عملها
فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير
وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد
لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرية
المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو وحاشا زيدا اي برّاه
الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو فيها
ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في
الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
ان يقع صفة كما يقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير
في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف
الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا
عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا

لا مقدرا

لا مقدرا كما قد يكون في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون
متعددا التوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل
فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع
غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون الا درهما
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني
وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط الى حمل الا على
غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدد
هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر

الاستثناء في المحصور نحو ماجاءني مائة رجل الا زيد فلا يتعذر في غير
المحصور نحو جاءني رجال الا واحدًا والا رجلا والا حمارًا او لكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء
والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيهما على عدد محصور الا الله اي غير الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور
غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين فلم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر من حمل الا على الاستثناء وهو انه
لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا
لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تع
لجواز ان يكون ح فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله فاذا لم يكن فيهما الهة غير الله
يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل
الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني
احد الا زيدان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله

وكل

وكل اخ مفارقه اخوه ۔ لعمر ابيك الا الفرقدان ۔ فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال
في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اي بناء على ظرفيتها لانه اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد
فكانك قلت مكان زيد على مذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده
لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما
رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ۔ ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا ۔ وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايض نصبوه استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه
على الظرفية قوله تع لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله تع هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى
اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد

خبر كان

تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين
المعرف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا اي في
اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم
على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها
وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدا
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة
رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر
كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم

ان خيرا

ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء
بعد ان اسم ثم فاء ثم بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة
هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف
عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا
منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على
الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما
عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايض

بحث اسم ان

بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس
وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما
عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم
الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسمالها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام
رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد
المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فصل
نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله

لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا اي بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو
كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به كما يترتب عليه قوله
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك
وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له
فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقتها النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا مضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء

كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في
الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرءة ولا في
الدار غلام رجل ولا امرءة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل
والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض
عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من
مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرءة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا
ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه
معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو
منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل
ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان

الطاهر

الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما
اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا
على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر
لكل منهما خبرا على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان
يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول

وقوة فجاز بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايض والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة
اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا
ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير
العمل اى عمل لا اى تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يغير عمله
لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس
اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا
نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها
اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض

فيجب

فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه
حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه
قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس
الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب
احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما
بعده احتراز عن نحو لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا
احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني
على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه
اى الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم
جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت
المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو

الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا
على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على
اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف
على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في
المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى على
لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز
ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة
الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل
لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد
ارتدى وتازرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كما ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اى كل تركيب

يكون

يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز
يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها وقد جاء على قلة مثل
لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف في اصل معناه اى معنا المضاف
من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا
اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه
بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة هذين التركيبين
له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافي اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمة اى لاجل ان جواز مثل هذين

التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة
وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من
وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا
غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن
ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل والجمهور وانما
خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد

الاقحام در اوردن چيزى بچيزى بعنف تاج

للام

للام المقدر وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا مثل
لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبرهما
ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة الحجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا
لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما
لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تع
مَا هٰذَا بَشَرًا وَمَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم
قيل انما خصت ما بالذكر لان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم وهى زائدة عند
البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما كان مع واحد

من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه
ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها اى ما
لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا عطف عليه اى على خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد
الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما
لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي
المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التى هى محل
الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما
قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على
علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريف
المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المص في

جر المقدر هو المنسوب اليه بحرف ١٢

ذلك

ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر
لفظا ايض كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع
الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد
او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف
قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان
فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه
او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا
قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم

الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو الاضافة بتقدير الحرف الجر لكنه لم يبين
تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التميز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى
المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة
الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام
زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم

البلد

البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه
اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى
من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايض
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في
ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح اذ كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهى بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم
مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايض بمعنى اللام واما اخص
من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايض
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا

الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل
في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد
الاضافة بمعنى من ايض الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيّن
والمبيِّن قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى
اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة في كلامهم فالاولى
بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد
وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا ان نسبة امر الا معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد
يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع

لمعين

لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك
على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان
للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فيقل له جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذى يماثله في الشئ الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة
فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه
وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند
الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل

الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم
تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة
تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق
فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل
تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى والديار البلاقع
وثما ماجاء فى الحديث من قوله بالكف الدينار فعلى البدل دون الاضافة اللفظية
علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من
قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا

لا تعريفا

لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط
بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه
قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع
مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصل القايم غلامه حذف الضمير
من غلامه فاستتر فى القايم واضيف القايم اليه للتخفيف فى المضاف اليه
فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه
فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة ومن ثمة اى من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية

التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضارب زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل
يكفى فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه
اخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم
ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه فى شرحه بانه غير مستقيم لان
القول بتأخر اللام المقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر
واما لما وقع فى شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع

هذا

هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعنى هذا القول
ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف فى الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل
النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل فى المعطوف ما لا يحتمل
فى المعطوف عليه كما فى رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب المائة الهجان
اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق
خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى
حديثات النتايج حال من المائة يزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة تزجى
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما لانه قاس على

على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن
قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى
حمل حملا اى لمحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به
اعنى جاز وبيانه انهم اذا فصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس

اتصال

اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على
وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور
ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار
الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة
عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة

بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة
للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه وح
يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء
فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الاخر وهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل
مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان فى كل واحد
من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى

صفة

صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها
موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التركيب متأول فمسجد الجامع متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى
فى جانب الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال بمكان مكانا جزء وكل فالمكان الذى اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا

قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس
اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه
فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
فى الاعيان والجثث وحبس ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل
متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشئ
فانه اى المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه
ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية
العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد

كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك
اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز
سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا
واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة
او الملحق به وهو ما فى آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان
حرف العلة بعد السكون لا يستثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء وكذا
بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبى وداري فى الصحيح وظبيى
ودلوى فى الملحق والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف فى ان ايهما الاصل
والصحيح انه الفتح اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو
عارض للتخفيف فان كان آخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل

وهى قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة
ياء المتكلم وتدغم فى الياء مثل عصى ورحى ولا تقلب الف التثنية كغلاماى
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء فى الياء صار
مسلمى وان كانت اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء
فى الياء وكسرها قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها واو
تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء او الواو
فتحة بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى
لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم
التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التى
مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها
اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا ردة المحذوف لجعله
نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخى وابى برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها

ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار
وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف
القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابى جمع اب فاصله
ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى فى الثانية
فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداؤكم وتقول
اى امرءة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلا ردة المحذوف عند
الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة
ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى
اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه
عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم
والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم
او حمك ومثل خباء بالهمزة فيقال هذا حماء او حماؤك ورايت حماء او حماءك ومررت

بحث التوابع

بجماءٍ او حمالِكِ ومثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموكِ ورايت حموًا وحموكِ
ومررت بحموٍ وحموكِ ومثل عصا بالالف فيقال هذا حمًا وحماكِ ورايت حمًا
وحماكِ ومررت بحمًا وحماكِ مطلقا اى جواز مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق
غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجي هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد
والاضافة وجاء هنٌ مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت
هنًا ومررت بهنٍ وهذا هنُكَ ورايت هنَكَ ومررت بهنِكَ وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وُصلةً الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس
وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرِفُ ذا الفَضلِ من الفضل
ذَوُوهُ ولو قيل لا يضاف الا الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن
الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحوان ان وضرب ضرب لعدم

كونهما

كونهما من افراد المحدود كل ثانٍ اى متأخرٍ متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبسٍ باعراب سابقه اى
بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابُه من جنس اعراب سابقه ناشٍ كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالمُ فان العالم اذا لوحظ مع كان في
الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشٍ
من جهة واحدة شخصيةٍ هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابعَ وخبرَ
المبتداء وخبرَي كان وانّ واخواتهما وثاني مفعولَي ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرجُ الكلَّ الا خبرَ المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت و
قوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان
هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه يقتضي مسندًا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث انه يقتضي مسندًا صار
عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي
مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد
نحو جاءني هولاء الرجالُ ويا زيدُ العاقلُ ولا رجلَ ظريفا ثم ان لفظة كلّ
ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كلٍ وهو ثانٍ باعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل
افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعًا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه

بحث النعت

النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اى
يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع
فلا يرد عليه البدل في مثل اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني
زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي لخصوص موادها فلو جُرِّدت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه

او

او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها في اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص
في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيدٍ الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء
في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق
ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى
اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اى في جميع الاستعمالات مثل تميمي
وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على
ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجلٍ اى كامل في الرجولية فاى رجل

تميمي اى منسوب الى تميم

باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي
رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل
فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي
المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى
ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في
متبوعه كما توجد في المفرد وكذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط
تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل
زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قايمة به نحو مررت برجل حسن

اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي
الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا وفي التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل
صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان
صفة مونثة يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان
كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان
فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويونث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد

غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قايم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او
معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم وتقوم في الدار جاريته
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل
والنون في الجمع المونث ويونث في الواحد المونث ولذلك قلت مررت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا
المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي
عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني
فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده

لتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى
والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر بهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في
المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر
الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله

والموصوف اخصّ او مساوٍ اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصًا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويًا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها معارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرّف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخصّ او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخصّ من ذى اللام فلو وقع اخصّ نعتا لغير اخصّ فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى

لبيان

لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بغيره لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمة اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شىء او نسبة شىء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودًا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودًا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجىء اليه بنسبة المجىء الواقعة فى الكلام وكان نسبة المجىء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود

بحث العطف

بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودًا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودًا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معًا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعًا ومنعًا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالمُ والشاعرُ والدبيرُ فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصودًا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من

من جهة

من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعًا وقيل قد جوّز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تع وطا منذرون فى قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط صفة صح لدخل فيه مثل هذه الصفة ونُقل عن المص انه قال فى امالى الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففى جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عُطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزًا كان او مستترا لا المنفصل اكّد بمنفصل اولًا ثم عُطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عُطف عليه بلا تاكيد

كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولاً بمنفصل لانه بذلك يظهر ان
ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
ثم اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على
هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد
ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما
عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو
آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد
يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون

يجوزونه

يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
المتصل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل
وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا
في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في احرف الزائدة في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه
اعني لزوم الاعادة اجارة في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال
منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير

المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة
بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في
المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال فيناسب العطف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها
ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل

وليس

وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو ربه شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول هنا على
نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره وان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء ولكونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناء المعطوف في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا
مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اى من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو
الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما
فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان للقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود

الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب
فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها
تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب
زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب
زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب فاذا عطف اى اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر
عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو
العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى
عاملين وانما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى عين الاول وذلك
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب

مع

مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل الاول والثانى تاكيد له وذلك
العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر اكل
امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا
لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاء
بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع
المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا
والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما
جاء فى بعض القرآءات اى عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله
وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله وشانه ثابتا مقررا عنده فى النسبة

بحث التاكيد

اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او
المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فى
المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل
الضرب الشديد فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك له فى ارادة المعنى الحقيقى
او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب
زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى
ذكرناه او فى الشمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا فى نفس
المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد

التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما
الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المص فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
ومعنوى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير
اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول
لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وهو يجرى
اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها
اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد
المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة وهى
نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل

بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل حسن بسن
وقيل اكتع مشتق من حول كتع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة
من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه واستنباط
مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق
فالاولان اى النفس والعين يعمان يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد
الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما
بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر
والثانى لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا
للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى
مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرات
الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى
وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد

وجمعاء

وجمعاء فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر
وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا
كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكلى ما لم يلحظ افرادها مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع
ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف
جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجيء واذا اكد المضمر
المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اذا اريد تاكيده بهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس
بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير
المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد
بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما

قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده نحو القوم جاءونى كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو
المشهور لاجمع يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه
ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع واخواه عليه اى على
اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية
بحث البدل
بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد للنسبة
الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءنى زيد اخوك

وضربت

وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب
اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد
انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد
اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا
نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثانى وهو اى البدل انواع اربعة
بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن
اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه

او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه وبدل الغلط اى بدل مسبّب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى يتحدان ذاتًا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهومًا فهما متحدان ذاتًا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين البدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبيّن فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودًا بالنسبة اصلا بل اراد وانه ليس مقصودًا اصليًا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطية له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودًا تبعًا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطيه

فالفرق

فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزءه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدًا راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سُلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدًا حماره وضربت زيدًا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءًا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءًا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسمًا خامسا ولم يسمّ ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصدانت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو

المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدًا واخوك ضربت زيدًا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدًا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدًا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل

الزيدون حم

واشتريتنى نصفى صح بدل بعض

عطف البيان

من احدهما

من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسّها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدّق صدّق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوّده وكساه وفصل اى فرق من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل ليكون التقدير انا ابن التارك بشرٍ وهو غير جاين كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصيّر والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان الطير فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لان زهاق روحه لان الانسان مادام به

دمق فانّ الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبيّن فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كلّ ما كان عطف بيان للمعرّف باللام الذى اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيدٍ ويمكن ان يراد به ما هو اعم من
هذا الباب اى كلّ ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلاً فيتناول
صورة النداء ايض فانك تقول يا غلامُ زيدٌ وزيدًا بالتنوين مرفوعا حملاً على اللفظ
ومنصوبا حملاً على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلامُ زيدُ بالضم اذا جعلته بدلاً
والمعنى الحدّ ظاهر والثانى افيد المبنىّ اى الاسم المبنى وهذا الحدّ لا يصحّ الّا لمن يعرف
ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنىّ
بالمبنىّ لانّه ذكر فى حدّ المبنىّ لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنىّ الاصل وهو
الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب
هو هذه المناسبة بانّها امّا بتضمن الاسم الى معنى المبنى الاصل مثل اين فانّه يتضمن
معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف فى الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزلْ
او مشاكلته للواقع موقعه كفجارِ او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانّه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف فى نحو ادعوك او اضافته

ولقد فصّل صاحب المفصل هذه المناسبة

اليه

اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذٍ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه
يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكرٍ مبنىّ والمضاف اليه معرب ولمّا كان المبنى مقابلا للمعرب واعتُبر فى
المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنىّ الاصل كان المبنىّ ما انتفى فيه مجموع
هذين الامرين امّا بانتفائهما معًا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو
وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما
وتاخيرًا ايثارًا لتقدم ما مفهومه وجودىّ لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث
حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنىّ فى المعرب وبالعكس والمراد انّ
الحركات والسكنات البنائية لا يعبّر عنها البصريّون الّا بهذه الالقاب لا انّ
هذه الالقاب لا يعبّر بها الّا عنها لانّهم كثيرًا يطلقونها على الحركات الاعرابية
ايض كما مرّ فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرًّا
وعلى غيرها كما يقال الرّاء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى
واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو منَ الرجل ومنِ امرءاة ومنُ زيد

وهى اى المبنىّ والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء
الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لانّ جميعها ليست بمبنية بل
بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنيّة ولا بدّ لكلّ واحد منها
من علّة لانّ الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيّا على الحركة فلا بدّ
عند ذلك من علتين اخريين احديهما علّة البناء على الحركة فانّ اصل البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقين المضمر ما وضع
لمتكلّم من حيث انّه متكلّم يحكى عن نفسه او مخاطبٍ من حيث انّه مخاطب يتوجه
اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلّم ما او لمخاطبٍ ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
والمخاطب فانّ الاسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغائب مطلقا او غائبٍ
تقدّم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغائب اذ ليس تقدّم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او حكما او معنًى اراد بالتقدّم
اللفظى ما يكون المتقدّم ملفوظا امّا متقدّما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرًا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدّم المعنوى ان يكون المتقدّم مذكورًا

لا على الافعال

البناء

من حيث

من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى امّا مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فانّ مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانّه متقدّم من حيث المعنى او سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكلّ واحد منهما
السدس لانّه لمّا تقدّم ذكر الميراث دلّ على انّ ثمّة مورّثا فكانّه تقدّم ذكره
معنًى وامّا التقدّم الحكمى فانّما جاء فى ضمير الشان والقصة لانّه انّما جئ به
من غير ان يتقدّم ذكره قصدًا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها
فى النفس ثمّ يفسّرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اوّلا مفسّرا وصار كانّه فى حكم
العايد الى الحديث المتقدّم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير
نعم رجلا زيد وربّه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها
بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورًا العامله نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربتُ الّا ايّاك والمتصل غير مستقلّ بنفسه
المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به فيكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاوّلان اى المرفوع والمنصوب كلّ واحد منهما قسمان

متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تع فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربتُ
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضُربتُ على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما
الى ضُرِبن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا
ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا النوع م
ضربتْ ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والثانى اى المرفوع المنفصل انا
الى هن انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير
فى انت الى انتن هو اَنْ اجماعًا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى
المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى
الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما

ضربهم

ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى
اننا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل
اياى ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما الى
اياهن وفى ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة
على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى
غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل
من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم لما وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر
والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك
وان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل

من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة
لتسعين معنى وبيّنوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير
اللتى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
فى اخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغائب الواحد
المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المونث الغائبة
اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند
وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق
الواحد مذكرا او مونثا نحو اَضربُ نضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو
تضرب واضرِبْ وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى
الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كانت اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى وكذا اسم التفضيل والمنسوب واسم الفعل والظرف م

او مجموعا

او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون بضمير لانهما ينقلبان
ياء فى النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق
على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضماير لا يتغير الا ترى ان الياء فى تضربين
والنون فى تضربن والواو فى تضربون والالف فى تضربان لا تتغير فيهما اى الالف
والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل
تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ
الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا
تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وتركه يفوت الغرض
او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون
العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا

فالضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم
بخلاف المنصوب نحو انّنى وانّك او بكونه اى كون الضمير مسندًا اليه اى الى ذلك
الضمير صفة جرت على غير من هى اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد
عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا
قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم انّ مرجعه ما هو
خلاف الظاهر وهو زيد والّا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون
الانفصال فى بعض الصور حُمِل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانّما
قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارًا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك الّا انا مثال الفصل لغرض
وهو التخصيص ههنا واياك والشرّ مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشرّ
وانا زيد مثال كون العامل معنويًا وما انت قائمًا مثال كون العامل حرفًا
وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اُسند اليه صفة جرت على غير من هى له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرًا له وهى صفة لهند حيث

حيث قام

قام الضرب بها وانّما يصح ذلك اذا كان هى فاعلًا لا تاكيدًا والّا لكان داخلًا فى
صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم للفاعل بدليل نحن الزيدون
ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلًا كما قال
واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعًا احتراز عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل والضمير الثانى اصلًا فيجب
اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعًا احدهما
اى احد الضميرين اعرف من الآخر احترازًا عمّا اذا تساويا نحو اعطاها اياه
حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
وقدّمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترازًا عمّا اذا كان الاعرف
مؤخرًا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم فى تاخير الاعرف
ولا يلحقه طعن فى اوّل الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضًا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى
ان شئت اوردته متصلًا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلًا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد

بالفصل بما يُفصل وان كان متصلًا وفى نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعًا لجر الاوّل بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدّم الاعرف
الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل والّا اى وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل
لا غير امّا على التقدير الاوّل لئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح وامّا على التقدير الثانى لكراهتهم تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما
لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما
يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار فى خبر باب
كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرًا الانفصال كما تقول كان زيد قائمًا
وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا
ضميرًا منفصلًا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرًا متصلًا ايضًا نحو
كان زيد قائمًا وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته
واجب الاتصال ففى شبهه بالمفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل

من الكون

من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من
رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعنى لولا انت لولا
انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتنّ لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى
لولا هما لولا هنّ لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان تقول لولا انا
لولا نحن الى آخرها لكن غيّر الاسلوب تنبيهًا على انه ليس بضرورى وكذلك
الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلًا
تقول عسيت الى آخرها وجاء فى بعض اللغات لولاك نحو عساك الى آخرهما
فذهب الاخفش الى انّ الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فانّ
الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا
المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى انّ لولا
فى هذا المقام حرف جرّ والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه فالاخفش تصرف
فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه وامّا عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى انّ عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فهنا
ايضًا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء

اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذا الحقه تلك الياء لتقى اخر الماضى عن الكسرة المختصة
بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك نون
الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب
اى عن نون هى الاعراب نحو تضربنى لتقى اخر المضارع ايض عن تلك الكسرة بخلاف
كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن
وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا
عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا
على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق النون الوقاية فى ليت من بين اخوات
ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط
وبهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة
الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد
هو القايم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل

ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح
لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء
ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون
الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم النحاة
بكونه مبتداء والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره فقوله خبره
اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله
وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت
زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون الواو وح

الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم
الضمير على مرجع غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما
من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب
يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه
وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده
اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية
فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايض يلزم استدراك
قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد
قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بالجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا او منفصلا

واذا

واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا
حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه
لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه
حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية
الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تع وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجعلوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تع وان كلا لما ليوفينهم
ولم يجعلوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة اجدر بالعمل فاذا لم يجعلوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها
فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار
ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون

بحث اسماء الاشارة

وحكوا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة
اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء
وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح و
الاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير
الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل
فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه ذان رفعا وذين
نصبا وجرا وذان وذين حال كونها لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه
وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتداء وقوله ذا مع ما
عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق
منها الا هى وذى وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل
هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها الفرعيتها وتى بقلب الالف

ماء

ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهى وذهى بوصل
الياء بها ولمثناه اى مثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى
من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان
هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
للتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع
المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوائلها على سبيل
اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس
فى الحقيقة منها وانما هو حرف يجاء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما يجاء
به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك هازيد قايم وها ان زيدا قايم ويتصل
بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه
الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك

مثل ضربتك وبك وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس تقتضى الستة
واشتراك خطاب الاثنين فجعلت خمسة مضروبة فى خمسة من انواع
اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان
افراد المفرد المؤنث يرتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى
مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك الى تاكن وتيك الى
تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولائك بالمد واولاك بالقصر الى
اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح
لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق

مذهبا

مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين
مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الها وتخفيف النون وهنا بفتح
الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة
لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى

الموصول

اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا
تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر
معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا
مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها
اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول

مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عُرِّف الموصول
بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله
وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه
لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية وللقائل ان يقول يمكن
ان يُعرَّف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة بالاسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر
العائد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما عُلِم ضمنا مبالغة
فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم
من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم
من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة
جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له
اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة

والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان
لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال
النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر
اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر
والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا
وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية
بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة
الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبئرى
ذو حفرت وذو طويت اى الذى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى
او التى او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به

فان الماء ماء ابى وجدى

اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذ لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه من اللام
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى
بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد
المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست
صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى وقعت كلمة الذى
او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع
ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى
ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن
اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة
ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع

ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى
الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى
زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى
الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوخذ
اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل
الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى
وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد
منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف النفى والاستفهام فلا يخبر
باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما
فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول
ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثمة اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير
الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه
خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة

بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف
ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر
بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع
دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في ضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي
الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها كافة نحو انما
زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع

اصنع

اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شيء يعجبك واما
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك
فقد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر
واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة
اتفاقا فلم جعله المص كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي
في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسئل عن حاله
لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة
بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف

في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرا بالضم
اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة
الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها
بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في
قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة هذا
فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته فما مبتدا
وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما
اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا
بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال

لكون

بحث اسماء الافعال

لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين
هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في
بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان
اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا يتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا بمعناه

بشئ اذ العرب الفح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه

اصلا ولهذا قال المص ماكان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ماكان معناه الامر

او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس

نقضا على التعريف وفعال اى مايوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من

الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى

ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا اتاول بعضهم قول سيبويه

بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه

لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور

قال الشارح الرضى هو على ماقيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل

قاطع على تعريفه ولا تانيثه او حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى

يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخرين مبنى لمشابهته لفعال بمعنى

الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى

الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة لغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر

كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء

الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل

معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه فكيف خرج الفعل

بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال

وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه

علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال

للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان

وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما

لمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر

عدلا وزنة ومعرب فى استعمال بنى تميم الا فى اخره اى الا فعال علما للاعيان

يكون فى اخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه

واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار

علما الكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير

فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

بحث الاصوات

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى

باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية

وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل مه

وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ماكانت عليه حين

كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهى على انواع فمنها

مايعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح لا يقدر

ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها مايجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية

بان يصدر من نفسه مايشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار

مايشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت

به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح

ايض لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب

فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند

اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايض مبنية لكن لا من

حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ماكانت

باقية على ماهى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء

لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها

وبنيت لجريها مجرى مالا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل

لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى

يصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات

الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او

غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول

ماهو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايض كما للصبيان والمجانين واذا كان

ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان

تشبها بالغراب والثانى كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم

الاول وهو ماكان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه

لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

بحث المركبات

القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اى المركبات

المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين

او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى

الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء

الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى

الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين

جزئى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر

عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى
الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تابط شرا النسبة
التعليقية التى يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة التركيب احد شطرى
جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا
فان تضمن الجزء الثانى حرفا حرف او غيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوع آخره
فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادى عشر
واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة
عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء
كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه
نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان

المراد

المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من
الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط
وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا
القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر
واثنتى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى مع
منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف

وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات
جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شىء معين بلفظ غير صريح فى
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
فى باب المبنيات ان يدعوا بها ذلك البعض ولذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفها بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها فى الاصل ذا من الاسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى
ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا
كناية غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره

وكيت

وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا
لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا يستحق
اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء
الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى
لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل معربا لكنه انمحى اى زال
عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فى تبعة
فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية
متضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد
عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل
كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال كما يقال مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا

لانّ العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولمّا كان هذا ليس مثله في التصريح
بالكثرة جعل جمعيّة مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اى في مميّزى كم الاستفهامية والخبريّة تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضى هذا في الخبرية كثير نحو وكم من مَلَك وكم من
قرية وذلك لموافقته جرّا للمميز المضاف اليه كم واما مميّز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوّز الزمخشرى ان يكون كم في قوله تعالى سل بنى اسرائيل
كم اتيناهم من اية بيّنة استفهامية وخبريّة ولها اى لكم استفهامية كانت
او خبريّة صدر الكلام لانّ الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو
يقتضى صدر الكلام ليعلم من اوّل الامر انه من اىّ نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب
التنبيه عليه من اوّل الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبريّة فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم
الاستفهاميّة والخبريّة اى كلّ واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بيّن موقع كلٍّ منها بقوله فكلّ ما اى كلّ واحد من كم الاستفهامية والخبرية

يكون

يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى
على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميّز وذلك انك تقول
كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم
ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل
قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل
مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله و
لم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة
الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف
جرّ نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم

رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع انّ لهما صدر الكلام لانّ تاخر الجارّ
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوّز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجارّ اسما
كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جرّ
او مضاف كان مجرّدا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ
ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فهذا خبر
تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك فكم ههنا منصوب المحل اوّلا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى
هو خبر المبتداء وكذلك اى مثل كم في تاتّى الوجوه الاربعة الاعرابية
بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهى مَن وما واىّ واين وانّى ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايّان مختصتين
بالاستفهام فمَن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة

الاول

الاوّل نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع
اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتينى فهو مكرم وما
تقدّموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو
لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايّان وكيف وانّى واذا ان لم يجر بجارّ نحو
من اين فلا بدّ من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم انّ اذا قد يخرج عن
الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا
على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع
انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى
كاين عهدك به واما اىّ فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على انتصابه على الظرفية نحو اىّ وقت مجيئك اى اىّ وقت كائن
مجيئك فاىّ وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه

ندعًا قد حلبت على عشاري

الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة
يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من
النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي فيما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه
على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه عوامل
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصدق بما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها
خبرية ولا يخفى ان الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما
سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء
قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة
الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها
الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها
مستنكفا منها لخدمتي على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة

المواشي

المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة
اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة
ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد
عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم
حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة
توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط
الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاء واذا نصبتها
نصبتها واذا خفضت خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سوال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره

خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السوال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى
ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند
تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربت بعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غايات الكلام كانت ما اضيفت
هي اليه فلما حذف صرن غايات الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة
وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل
وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل فوق وتحت

وقدام

وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وما بين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاولى هو الحق واجرى مجراه اي مجرى
الظرف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء
على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه
كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة الاستعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها
بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية
كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل
طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد هو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة
الاضافة الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت والمضاف الى الجملة

فى الظاهر مضاف الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون
لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه
فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا
طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعمالها
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير
اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على
الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجات

محردة

مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد
اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا
الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى
للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية فقوله زمان وقوف السبع او مكانه
مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به
محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما
مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقد سبقت اليه
اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث

او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام
زيد وقد يجئ للمفاجات نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص
ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى
الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبا
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال
اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض
الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال
عن الحال يقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند
البصريين نحو كيفما تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس

فان كان

فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعده فعل مثل كيف
جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من
الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى
اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم
الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى تقع بعدهما اى بعد مذ
ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان
اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة
لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
مذ يوم لقيتنى فيه لحصول المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا
لانه لا فايدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان
الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه
متلبسا بالعدد اى بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته

ما رايته مذ يومان

مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ماخرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ماخرجت مذ
ذهبت او ان اى ماكتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ماخرجت
مذ انك ذاهب او ماخرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ماخرجت مذ
زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما
معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره
ما بعده اى خبر كل منهما مايقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء
والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جاين واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما
كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال

وسكون

وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بسكون الدال ولد
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده
وفيما خزانته وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر
عنده وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات
العرب بلدن ولدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها النونها بنون التنوين
فى مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من
سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر
لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا الضمة المشددة او الطاء
المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات
كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان المنفى وقوع شئ فيه
ليستغرق النفى جميع الازمنة نحو مارأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل
المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع الشئ ليستغرق النفى جميع

الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى
دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء
من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء
مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك
اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان تقوم
او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث
وبهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين
للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام
الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم ~~فهو المعرفة واذا~~

وضع باعتبار

باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء
واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة ملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع
له فالوضع كلى والموضوع له جزئى متشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور
ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى
الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى
مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم
الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل

الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة

معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل

مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم

كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد

لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية

او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل اللام الزايدة

لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل عن اللام ولا يعد ما

دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين

بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام

اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمس

المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد

انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه

ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا

مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات

او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير

او المثل

او المثل او شبهه فهو مستثنى من هذا الحكم معنىً اى اضافةً معنىً يعني اضافة معنوية

فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه

الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات

ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن

التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدّر

بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم

فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به

عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه

داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب

بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له

ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول

غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اى تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب

انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها

فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعني اقلها

لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم

المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت

انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له

وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره

لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان نسبة

بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف

الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اثبت التفاوت

بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي

ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء

لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة

اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست بغيرها وهي

ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء مفردة كانت تلك الاحاد

او مجتمعة والاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية

الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك

المعدودات بكم

بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا

لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت

منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان

موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن

معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا

التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد

في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه

العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة

والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق

تاء التانيث كواحدة واثنان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمايتين

والفين او بالجمع كميئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة

او مزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدة

واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة

ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان

في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة
المذكر اعتبارا للتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها
لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث امراة وعشر امراة ولم يفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشر احد عشر واثنى عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى
عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيّر الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا
وثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاءً للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهية اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلاثة عشر والتاء
في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا بانه جنس آخر من التانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الثاني في
المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب

في المونث

في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى
عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا
بمفعولية القول وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في
المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من
تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولما غيّر الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصّهما
بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كاينا
ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من الاسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلاثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
مؤنث

مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد
عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء
الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان
او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى
عشرة امراة وواحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان
وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا
او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين
امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة
فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك
جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوّغ ذلك فيه كونه مركبا
فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز

كسرها

ومائة م

كسرها ليدل على الياء المحذوفة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع
في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما
سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلاثا واخواته وكان
قياسها ان يجمع فيقال مات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع
المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم
كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد المجئ بعد ما هو في صورة
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما
نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي
في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها

لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشر

عقود

فلانهم كرهوا ان يصير واثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك
لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يتمزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثماءة امراة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما
ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال
جمع مائة فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمات رجل كما يقال الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة
والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها
لكنه لما كانت الاحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب
الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على
القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظة
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان
التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا

باللفظ

باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا
تمييز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يوجد الواحد مع
مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اى عن الواحد اذا كان
التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والتثنية فبذكرهما استغناء
عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا
رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز ساير الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما يتيسر
الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه
لا تمييز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجوهر حروفه المصوغة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية
اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد

على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
فاختاروا الحوق لحوق العلامة التى هى اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف
من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز
النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص
والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى
فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من
المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا
انقص انيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول
انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى
يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى
العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار
معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر

والاولى

الاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث
وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم
ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين من الفعل
فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المؤنث
فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم
لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول
فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى من اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا
اضافتيهما قيل فى الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلاثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد
من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد

يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ونقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى فالمؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة سواء كانت تلك العلامة حقيقية كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة

فى

فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث فيها بدليل تصغيرها على عيينة مقدرة واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه ح لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر

غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايض لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايض لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول حضرت القاضى امراة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو اذا

جاءك

جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا للشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى

غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله
ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم
من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه
التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء
حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات
فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون
وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور
ثلثة على شئ يصح ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما فى الباب
ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله
فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذا الحرف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز

تثنية

تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار
معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة
الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف
فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء وجمعها مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع
وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده
بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة

فيما يكفى تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما
كان اخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق
اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم
من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى اخره الف
مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك
المقصور ثلاثى اى غيرهما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد
فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه
عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد
اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه
مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا

فيما زاد

فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة
ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم
القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد فى الصوت
والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع
بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى
المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان
لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان
اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة
وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة
بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت فى الصورتين

كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا الان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الارديان
بالهمزة اوردوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول
المص والاقوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا
قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها
اثرا مما حكم باشتهاره غيرها وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة
من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء و يحذف
نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها
ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وثمرتان فى خصيان واليان على
خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها

بالاخرى

بالاخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا يقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية
والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة
اتى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا

الجموع

اتى فى بيانه بالفعل الماضى المجموع ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف هى
مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال
كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او
نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى
قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما
على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى
قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا
الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله
ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها

وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده
خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله
بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين
واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم
لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال الا بالوضع
على انه لا ضرر فى التزام كون الكلم اسم جمع ايض وانما قال على الاصح وهو
قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل
ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا

كان

كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح
ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد
من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد
قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى اخر

الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع
ومصطفين فى حالتى النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط
صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه فذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه
وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد
فيه الكل كالعين او الاثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع
هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل
فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا

لان

لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف سلمون
وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر
يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان
لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على
الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو
فى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر
والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح

وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل
جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو
حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما مر فى التثنية
وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء
اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل
وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثالها وابقى بعضها
على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث
اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء
وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية
الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون

اى فشرط

اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه يقال فى جمع
حايضة حايضات فلو قيل فى جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والا
عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى
شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان اسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار
وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه
ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من
حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره
تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل
عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا
كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة

وعشرة ومابينهما افعُلٌ اى جمع يكون على وزن افعُلٍ كافلُس جمع فلس وافعالٌ
اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى
وافعلةٌ كارغفة جمع رغيف وفعلةٌ كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا
كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى
السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وماعدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لانهاية
له وقد يُستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعـ ثلاثة قروء
مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء
صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدًا له او بيانا للنوع او
عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فخرج القادرية والعالمية وويلة
وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرًا وان كان الاخيران مفعولا
مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماع اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين
وثلاثين كما بيّن فى كتب التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد
فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه افعل

فمصدره

فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال
مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما عُلم فى علم التصريف
ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى
ضربُ زيدٍ عمرًا امس وحال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا او حالا نحو
اعجبنى اكرام عمرٍو خالدًا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعنى يعمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا
مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجى حكمه ولا يتقدم معموله اى
معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشىء مما فى حيز ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبنى عمرًا ضربُ زيدٍ ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاتحد فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية
الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن

مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج
مثل ضربى زيدًا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
نحو اعجبنى ضربُ زيدٍ الآن النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعـ ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر
الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى
الفاعل نحو ضربُ اللصِّ الجلادُ وضربُ يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله
اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدّر
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على
المصدر المقدّر به ولكن جوّز ذلك على قلة فرقا بين شىء وبين المقدر به قيل
لم يات فى القرآن شى من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل
للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان

القوى

القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم
نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من
الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان
اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمله
المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين
قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق
اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى
لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره
يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد
وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص فى شرح قوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن
قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى

ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين
المص واستدوا اخراج اسم التفضيل لا قوله بمعنى الحدوث كما استدوا اخراج
الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم
الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي التعريفية
الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل ومائن وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة

كحسن

كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر فان لم يكن فيما
قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم
موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع
في آخر المضارع ايض مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي
الكسر ايض مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو
ايض لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو
ايض متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايض كذلك
وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بالشرط اي بشئ يشترط عمله به من معنى هو
زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما

لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمروا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن
وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتداء
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا
الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من الالفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دبهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم
الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي
اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت
الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب

الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او
الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة
معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل
مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو كانه قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه
درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه
زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم
لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الاخرى
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة

فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل
اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت
بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس فما فيه معنى المبالغة نايب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة
وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا فى العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها
بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع
مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان
حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفهما
لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى
لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة
اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع

موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذارا قامة من مقام ما مر فى اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله
لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط
اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر فى اسم
الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو
يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما
قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قايم وذاهب

مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحُم بضم الحاء
اى صار الرحم طبيعة له ككرُم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى
الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق
لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اى صيغة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجيء
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كاينة على قدره
بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كاينة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا لزيادة
اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها المشابهتها اياه فيما
ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر
فيها

فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست
بموصول بالاتفاق وتقسيم مسايلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى
كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او
مجردة عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين فى الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من
هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسام مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى
للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى
المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند
البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التميز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى
التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى
تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة

ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها التوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجه بادخال اللام على الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت الصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن

وجه

وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او يحذف فيهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح النظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية

عشر التى خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمولها الصفة بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية

معمولها

معمولها وجمعه والا اى وان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجها وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول الثانى لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول

والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد
تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق
من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في
اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي
اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا
رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا يتسع الزيادة
على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق

من الرباعي

من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق
منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعوار او زايد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره
اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره يتوصل اليه
اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد
فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه يصح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو

احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه
بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي
جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل
وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك
عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان
ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله
بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها
لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه

وذكره

وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار
باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى
هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد
افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او
من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل
ايضا لفوات الغرض زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان
في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من
كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على ما
اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لانه اوفق لتفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا

يعلم السر واخفى
وهو اهون عليه

فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من
استعماله هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل
الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به
زيادة مطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون
على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى التوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر وحسن
القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل
قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوته وان
يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه ومختص ببغداد
لانها منشاه ومسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف
وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا

نحو

نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن
لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلابد
فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم
التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة
ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما
خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ

فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب
له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله
واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما
رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن
معنى الفعل ايضا نحو رطل وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل
بالاصالة انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ الشئ
معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب
مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اى باعتبار تقيده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اى باعتبار تقيده بغيره اى ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه

اوصفة

اوصفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى
عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ
والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين
الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا
لشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق
بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة
اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن
مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا
من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل
الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى
كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه
منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا عند كونه منفيا بمعنى الفعل

لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعيل
وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن
لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل
عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يكون يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين
زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن
وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه
والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن
فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان
الزايد على شىء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة
مطلقا ولو فى ضمن النفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل
عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان

زوال

زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى
ان يكون عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال
المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور
متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيلى فاذا ازال بالنفى
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بينه اى بين احسن
ومعموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
قوله منه فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو
اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية
ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدا
والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا
عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم

تفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل من احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل
بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين
زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة
الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين
شرايطها فى ما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة اراد ان ينبه على
ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى
ترتيب او غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به
فى اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول
ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه
فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من
البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى
على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشىء على نفسه اذ يتعدد الكحل
فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه

قلت

قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن
فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره
ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن
فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا
ليس فى عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر
لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اى قلت ما رايت كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر
البيت ليكون مبتديا بما هو مبدا المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال
وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع
ما يليه مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تايية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع فقدم وادى السباع واستغنى

عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتاية
من أيى أو أى كالتحية من حيى أو حى وهو المكث والتانى وساريا من السرى
وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول
واديا مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله
الاول وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين نظلم ظرف التشبيه
المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة
واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة
اتوه صفة له وتاية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
اى ايتان تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى الضمير واديا
والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما في ما وقى
مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا
اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله تع ساريا تقول مررت على وادى
منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين
احاطة الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع فيه
ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى وقت الا وقت وقاية الله تع

ركبا

ركبا ساريا سايرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت فلا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من واد السباع ولما قسم المص
الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة

مبحث الفعل

الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل
ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اى في نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فيمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في
نفسه استقلال المعنى بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع
الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان

تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن
وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما
تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق
الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثانى على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهى عنه كلا النهى او لتعليق الشئ بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل
ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة

الدالة

الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت
الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان
ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه وخط
فرعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع للاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضى ما دل اى فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت
فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل بجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدء
محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى واما
البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل في المبنى فلمشابهته المضارع
في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء

تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
لكراهة اجتماع اربع حركات على التوالي فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيدت الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا
مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا
كرموا المضارع ما اشبه الاسم اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه
متلبسا باحد حروف نايت يعني في اوايله الحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه
المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه
بواحد من زماني الحال والاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف
فانه للاستقبال البعيد كما مر كان الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القراين
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى
المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان

او موئنثا

او موئنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او موئنثا وللموئنث الواحد والموئنثين غيبة
اي حال كون الموئنث والموئنثين غايبا او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير
القسمين المذكورين وهما واحد الموئنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر اي غير القسمين
المذكورين على البدلية من الغايب فانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها
عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة
السابق وحروف المضارعة المضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل
يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة
الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا انما يعرب المضارع صح ان يتعلق به
قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع الموئنث لانه
اذا اتصل باحدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء
الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع الموئنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها

ساكنا لمشابهتها نون جمع الموئنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع
ونصب فيشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل
للتثنية مذكرا كان او موئنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والموئنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب الموئنث مثل تضربين فهذه
اربعة صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد
الغايب الموئنث والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الواحد ونضرب
في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون
الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع
بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي النصب والجزم فاذن
النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان و
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل
الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء
ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو

ولن يرمي

ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد
حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا
تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو
المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا
يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو
على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار

كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وينتصب
اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا
وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اى شيء وقال سيبويه انه حرف
براسه واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام
كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى لام الجارة الزايدة في خبر كان
المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى
فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب
اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التى ينتصب به المضارع مثل
اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف

النون

النون وكلمة ان التى يقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من ان المثقلة
لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا يناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت
ان سيقوم وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى في ان التى بعدها الوجهان ولن
مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم
ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد
وحتى ياذن الانتهاء واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما
قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار
كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن ات
اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك

او مستقبلا او اسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها
فان اردت بالفعل الذى دخله حتى الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون
هى زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك
كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت
هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال
كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها
حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء يكون
الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اى ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل
الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء في زمان التكلم ومن ثم
اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا للامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى

انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف
للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت اى اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى
كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى
زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا

او

في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا
القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما
بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يجب ان يكون ما بعدها خبرا مستانفا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجائز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت
سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى تدخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايهم سار عطف بتقدير جاز على جائز في التامة لا على كان
سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجائز في كان سيري حتى ادخلها في التامة كالمعطوف عليه
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود

التي

التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما
كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر
بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح
الحمل فيه قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او
من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي
ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها
لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
لان العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقدم الانشاء
او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما
الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام مثل هل
عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا

فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت
لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت المال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة
الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة
هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل
المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء الشعر واما نحو سا ترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم الاشياء الستة فمحمول
على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها وما بعدها والا فالواو للجمع دايما
وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء
في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما يقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا
تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجمع اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او

الآن

الآن اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لان ان ايضا داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو
لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه
يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها
بالى بتاويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة
اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا
واذا كانت منها ففي غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها
ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو
اعجبني ضربك زيدا وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه فثم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله
والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير
ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان
ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به

يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايض
ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
كساير ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما
الحق بها من اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما
يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على
الاسم الصريح لم تظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي
وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان معنى الاول اغلب
في التي يليها المضارع واما الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر
الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المنصوب بها في صورة المضارع م
دخول اللام بمعنى كي عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام
لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل

ع

مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللايمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا
المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا وكلم المجازاة اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها
فعلان وهي اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهي تجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما
اولا وما ومن واي واني واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في
كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرا اقرا كان معناه على اى حال وكيفية تقرا انت وانا ايضا اقرا عليها ومن
المتعذر استواء قراءة قاريين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم الفعل لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قولهم بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة
وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي المضارع
ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في هذا

القلب والنفي وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي من
وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اى عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان
ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى
ويختص لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اى ولما ادخلها ويختص ايض بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايض باستعمالها غالبا
في المتوقع اى ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير
لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايض نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام
الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات
طائفة اخرى ولم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك
اى ترك الفعل وهي في بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا النهي هي ضد لام
الامر وهي التي يطلب ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل

والمفعول

والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اى لجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول
سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا الشيء فالمراد بجعلها
الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم
المجازاة دلالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن
المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه من مكارم
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان
اى هذان الفعلان او هما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من
حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية

المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم
وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو
ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا
لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعـ ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعـ ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه من حيث
المعنى لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي
لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
لوجوب دخول الفاء فيه وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث
يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء
وتركها لان ادات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود

التاثير

التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعـ ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن
عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير
فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة
الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن
او لم لا غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه
بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعـ وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون وان التي ينجزم المضارع بها حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر
يكن خيرا لك اى ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه

لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا
لما تقدم وقصد السببية اى سببيته لما تقدم له فيقدر ان مع مضارع يؤخذ
مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا معلق
بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد السببية الفعل المطلق
بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو
مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر
ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة
فعل المنفي لا المثبت وهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير

على ما عرفت

على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في
هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية وهذا اذا قصدت السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعـ فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قراء مرفوعا
اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعـ فذرهم في طغيانهم يعمهون اى عامهين
او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء
يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به
صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما
وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين
والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصـ في شرحه صيغة يطلب
بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا
من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة

احترازعن مثل قوله تعه فبذلك فلتفرحوا فيمن قراء على صيغة الخطاب وعن مثل
ضم وتعيد وحكم اخره اى اخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم
المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع
المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لاجل ما شابه ما امر غايب
فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدر فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو باب الافعال لاغير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح
وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر ومكسورة فيما سواه

اى سوه

اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب
التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس
بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد
الساكن ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة
وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايض لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل

فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع الهمزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون فقط معتله لئلا يرد عليه مثل
طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى
يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقيد معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد
عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف
فى المبنى للفاعل من ماضيه كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين فى المبنى للمفعول
من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع
نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل
واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح
فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة
ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم

الاشمام

الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا
وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايض غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم فى اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايض على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى
المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجى اللغات الثلث فيه اذ يقر
قيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فى ذلك مثل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالواو والياء
المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة
وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول تنقلب العين فيه الفا
ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها

حقيقةً او حكمًا وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما

غير

غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معًا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والافلا شك من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان ما انشأت

افعال القلوب

هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصايصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير

من غير

من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل

ومعموله نحو لست بكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب
قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها فى هذه
الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبنى عن جانب الاعمال ايض بقوله اذا توسطت
يعنى بين مفعوليها او تاخرت يعنى عنهما وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر
مع ان مطلقه ايض من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى من
خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيى مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل
النفى الداخل على معموليها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة يقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام

الابتداء

الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشىء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق
واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها اى من خصايص افعال القلوب انه يجوز
ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشىء
واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك فى ساير الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت
نفسى وشتمت نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع

لان العلم ادراك قابل لان يكون مؤثرا ومتاثرا معا ١٢

معنى صح

اتحادهما تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا
ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما لفظا ١٢
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايران بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى
مجرى افعال القلوب فقدتنى وعدمتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى راى البصرية والحلمية على راى القلبية
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشىء واحد كقول
الشاعر ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة وامامى وكقوله تعالى انى ارانى
اعصر خمرا وللبعض اى افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت اى وللبعض صح
معنى اخر قريب من معانيها الاولى وهى اما العلم او الظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعنى ايض متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال
لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى

صرت

صرت ذا خال وحسبت بمعنى ذا احسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى
بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من
العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول
علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شىء من غير حكم عليه ورايت
بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمته بالحاسة ومنه قوله تعالى
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت
موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى
العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان
ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج

لان الظن ١٢
قيام مثلا

طلبت التهمة عملت بحواس وجدت ارا اصبت رأيت ارا الحزن

الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة
والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور
عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لاتمامه لاشتمالها على معان زايدة على
ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولوجود
الموجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال الصار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك
ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان الحد لا يحتاج
الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان
وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال
ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر
سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من

الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاءت في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرائب ونحوها اي لم يكن هذه على قدر
ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة
اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملهما العرب
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى
هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو
غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال

الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قايما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي دايما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا
فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كاينة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول
الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما
لها والجملة الواقعة بعدها خبر مفسر للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة
اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع
كقولهم كانت الكاينة والمقدور كاين وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زايدة وهي
التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زايدة لتحسين اللفظ اذ ليس

المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع
استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق
بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمى تحولن ابوسا واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل
اصبح زيد قايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول تدل
على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا
اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في
الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد
سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت
له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار

وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلث وآض وعاد وغدا وراح وهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى

مازال

مازال زيدا ميرا استمرارا مارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اشار بقوله لانها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ في معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظا او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم النفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف

الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تع مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون التاخير واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم معمولها عليها

عليها

عليها لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم المعمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان ادات النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى بمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف

فيهما من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى
للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير
مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه
حصول الخبر له لا بجزمه به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار
المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع
لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يفضى
اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع
ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه

انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف والحرف
لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع
وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية
اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد
الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب
زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق
على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر
فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشيء
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان
هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم

على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى
تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج
ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو
ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى
كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين
الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان اى عن الفعل المضارع فى الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى
زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال
الثانى لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج
والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر
عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال فقاعله اسم

محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان للدلالة على الاستقبال المنافى للحال وقد تدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد
كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما متشابها للآخر
اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال
اى كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا
كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا
كان او مستقبلا اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد
اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطية الشعراء قول
ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس
الهوى ولتسليمه تخطيتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى
كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوته فى وقت آخر وعن الثانى

فلتخطية بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطيته فروى
عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيّره قال عنبسة
حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة
حين غيّره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غيّر الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي
الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى في الفعل يقال — اخذ صح
طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب

وجعل

وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى شرع
عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى الكثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
احد بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي

تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط
ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران
الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل
ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل
التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان
الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء على ضعف صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي
مزيد فيه او ثلاثي مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه — ليس صح
اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما
عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون
عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام
الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال ولا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف

بالتقديم

بالتقديم ما يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير
غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر
التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر
بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما
مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن
زيدا ومعناه كان له في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل بزمان المتكلم
بل كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر
نكرة بمعنى شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي
من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام

معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته
امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى
مجرور فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زايدة لازمة الا اذا كان
المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجرور
مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا احسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اى يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء
زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اى فى الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل واحد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال
المدح والذم يعنى الافعال المشهوره عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل
وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضعا
للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين

وقد

وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع
لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل
باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد
بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب
اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا
باللام للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم
الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو
نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه
فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة
او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شىء منصوب المحل على التميز
مثل فنعما هى اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى
فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوصة

اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة
بمعنى الشىء فمعنى فنعما هى نعم الشىء هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى
مخصوصة بالمدح وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
انما هو بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص مبتداء ما قبله اى الجملة الواقعة
قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام
لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو هو مثل نعم الرجل
زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما
خبر مبتداء محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل
من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه
مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه
فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المرءة هند وبئست المرءتان الهندان

وبئست

وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرءة هند وبئس المرءة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعـ
وبئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث يقع المخصوص على الذين
كذبوا جماعة افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل
المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعـ نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعـ
فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرايط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب
الشىء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير
اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص
واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده

بحث الحروف

اى بعد مخصوصه تميزاً او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع
والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا
زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امراة هند وحبذا هند امرءة والعامل فى التميز او الحال ما فى حبذا
من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متحقق
بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى فى
غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه
نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه
الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد

اوكان

او كان فى تاويل الاسم كقوله تعم وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه حروف
الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما الوجودهما
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى
منها ورب وواوه اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وتاءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والخمسة التى يليها يكون حرفا واسما والثلثة
البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل الذى غرض
الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من
الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما
يفيد فايدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على
الابتداء اى ويجيء من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته
صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد
يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع وزيادتها
لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين
بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر
وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض
او التبيين اى قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على حكاية كان
قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى
لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك
فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعم

ولا تاكلوا

ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها
للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى
كما اكتفى فى كونها للانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة
ويختص اى حتى بالظ اى بالاسم الظ فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد
فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية
اى المظروفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعم ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء
للالصاق اى لافادة لصوق امر بالمجرور بالباء وهذه كما ترى فى مررت بزيد
فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا
به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع

بحرون في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل
اللازم متعديا بالتضمن معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء ولا اختصاص لها
بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزايدة
في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد
بقايم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب او بما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في
الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن
لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء
ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشيء اي قلت عنه وزايدة نحو ردف

كم

لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
يستعمل في الامور العظام فلا يقال لقد طار الذباب ورب للتقليل اي
لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من
التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى
القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود
القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرءة او امرءتين
او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما
امرءتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل
بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زايدة وتدخل الاسم
وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على
نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدر له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف
الفعل اي فعل القسم فلا يقال قسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السوال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني
الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك
لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط
رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر

لاصالة

لاصالة والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير
السوال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو
اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير
السوال يكون للسوال ايضا نحو بالله لا تفعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر
يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله
خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما
عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه
لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي
يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة
الاسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية
نحو والله ان زيدا لقايم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد
بقايم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي بوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ

تذكو يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض
اى يتوسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدم على القسم
ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قايم ونحو زيد قايم والله لاستغنائه
عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة
شئ وتعديته عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم
ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير
ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن
عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذايب للطافته ويختص اى الكاف

بالظاهر

بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو
وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر
فهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبتداء
زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه
كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط
ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان معناه ح ان مبتداء مسافرتى
او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى
اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا
فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا
ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو الشهر المشهود او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف
يصح اعتبارهما مبداء الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية
ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف

اى ما رايته مذ يوم دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انصبت
تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان
معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة
والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت
ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى
والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف

بان

بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها
من التعلق بشئ آخر حتى كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة
فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة
فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح
اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم وتدخل
هذه الحروف ح اى حين يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل
فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليهما فى حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع
الجمل اى فى موضع يقتضى الجمل ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد
فكسرت ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت
ايض بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا
قايم وكسرت ايض بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءنى

بلغني

الذى ان اباه قايم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندى علمى انك فاضل
لوجوب كون المبتداء مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو عجبنى
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة
بعد لولا الامتناعية لانه اى مابعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتداء
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انى معاذ لك زعمت اى لولا زعمت انى معاذ لك ولولا انك
ضربتنى صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى مابعد لو فاعل
لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اى لو وقع قيامك
فان جاز فى موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح
والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معها جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع

الجملة

الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه اى اكرامى ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر
على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها
معهما مبتداء محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام
البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله
ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه
اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان نابتان فى اللحيتين
تحت الاذنين جمعها بارادة مافوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا
وشبهه بالجر عطف على اذا عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه
ومما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد
الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى
تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان معنى
المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية

كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى
الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى
لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب فى محل الرفع
لانها فى حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم بعدم
وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح
ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يصح العطف
على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط
فى العطف على ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا
قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون فى رفعه العامل

ان

ان ومن حيث خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم
اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا يعمل
الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا
فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة
بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف
على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه
التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز فى ساير الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل

اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا
لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها
ماهو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقايم او دخلت على الاسم اى على اسمها
اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او
دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل
وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد
والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان
دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل و دخول اللام فى لكن على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا يوافق
اللام مثل ان فى معناه الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر
ولكننى من حبها لعميد و تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام و ح يجوز الغاؤها اى ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر

وكونها

وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وهذا المذكور صريحا
واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
فى مثل ان زيد قايم وان زيد لقايم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من
الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها
اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من
افعال المبتدا اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل
كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا
للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا
والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا
البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر تالله
ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند
البصريين و تخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل

الوجوب فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة
الكلام كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع
فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جاير فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة
المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا فى المبتدا والخبر كما كانت فى
الاصل فهى لا يزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون
والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر ولكن دوام العمل فى المقدر
يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل
اى المفتوحة على الجملة الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل
وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى
بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قايم واحسب
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر
فقط قال الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى فراقك لم ابخل وانت

صديق

صديق و يلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل
المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة
وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى
المخففة و كان للتشبيه اى لانشائه وهو حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من
اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة بسبب التركيب ١٢
والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر

ويخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة
لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان
وان اعملتها قلت كان ثدييه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها
لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان يقال غير
مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة ولكن وهى عند
البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط
اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضرورى
هو المعنوى ولهذا اختصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاء زيد لكن عمروا لم يجئ
وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل
لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها
بالفعل ١٢

بخلاف

بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر
وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة
ومخففة الواو وهى اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح
الرضى الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم
وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين
بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام
فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى
بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول
اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر
مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو
الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى
فى ذلك وداع دعانا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت

ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا
فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى
المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر
من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا
فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف
العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر
الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها
مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما
بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها
ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة
الاول للجمع اى جمع المعطوف والمعطوف عليه فى حكم واحد وهو اعم من ان يكون
مطلقا او مع ترتب والمراد بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين اولا شيئا

كما كانت

كما كانت او وامّا والمراد باجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان
او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من
كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله
لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يفهم هذه الترتيب منها وجودا او عدما والفاء للترتيب
اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب
مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل الفاء ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة
فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم
المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها
جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها
معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل
عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فيصلح
لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من

اى متبوع معطوفها

من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء ساير الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى و
الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي
للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد
شمول النوم بجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا
الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة
لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم
اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح

ومن هذا

ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يلاقي الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض
الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الواحد مبهما اى غير معين عند
المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها او
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع
الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والمستوي الاخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد
المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام
المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو
واحدهما وان يلي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن
سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمروا احسن وافصح
وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن

وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة
على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح
ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة
الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا
وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه
وايضا من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة
بالتعيين اى تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما
لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود
بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب عنه بنفي كليهما
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين
امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع
عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر
لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق

اللف

اى الاعرض

اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك
انها لابل ام شاة اى ان القطيعة التى اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا
باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول
الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على شيء آخر
باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب
نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه

على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين وكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائنى زيد لا عمرو فحكم المجى فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجى فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشىء لا بالمجى ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد وهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف ذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفى من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجى منفى عنه ولكن لازمة للنفى اى غير

مستعملة

متوسط

افعل التفضيل

مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت فى عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شىء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها زيد قايم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب من الاشارة التى لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهولاء حروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة يا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب

هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى اى قام واى للاثبات بعد الاستفهام لا تترك

فى غلبة

مثل اقام زيد تقول اى والله اى قام زيد

مثل قام زيد تقول اى والله اى قام زيد

فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها يجى لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى وربى واى ولعمرى واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اى قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديق للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فايدة لها اصلا فان لها فوايد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفايدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كونه

مثل ما زيد بقايم

كفى بالله شهيدا

الكلمة او الكلام بسببها متزينا مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معًا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه إن وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايت زيدا وقلت اى زيادة ان مع
ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه وقلت زيادتها
ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع
لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع
ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات شرطا اى ادوات
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وممّا خطياتهم
اغرقوا وعمّا قليل وزيد صديقي كما ان عمروا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف

نحو

نحو غضبت من غير ما جرم وايّما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد مع ان المصدرية نحو قوله تعـ ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى
ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم
بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن
القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف نحو
كقوله في بئر لاحور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر
اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فهي
تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاء زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اى مات وان وهي اى ان مختصة بما في معنى القول اى بفعل متقرر في
معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير
صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعـ وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان

يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال
على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعـ ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول
وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني به لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها ان
المفعول به الظاهر كقوله تعـ واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول به الظاهر لاوحينا حروف المصدر
ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة
المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى يدخلان في الجملة الفعلية فيجعلانها
في تاويل المصدر نحو قوله تعـ وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اى خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية
قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله
في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ اى المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة
الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية

ومعنى

ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذى هو
مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان
زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد
اى كونه زيدا حروف التحضيض هلّا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر
الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت
زيدا وهلا تضرب زيدا وتقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها
اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذى
قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن
تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت
على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب

اى قدحصل عن قريب ماكنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها
اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع المجرد من
ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى ينضاف له التحقيق فى الاغلب التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد
نرى تقلب وجهك فى السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر
الكلام لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان
على الاسمية والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قايم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو
هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما قد جاءت على
الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم
الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف

فيها

فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر تصرفا من التصرف فى هل تقول
ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت
لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت
عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا
الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك
وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه
وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل
فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان
المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب من السوال
الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك
ام عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونه فرع
الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر الكلام لما مر
فان للاستقبال وان دخل على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل على المستقبل

وفى بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال
الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرمى فى الاستقبال يقع منى ايضا
اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه
وقد يستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا الازم
معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه
وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو
الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف

فيعلم

فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصران لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثانى وخطاء عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره يقصد اليه
فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم يقصد
ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ
ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ
بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانتنى لاكرمته لبيان استمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ويلزمان الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من اى ان ولو
المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما
احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان الفعل والفاعل ابعد من حذف

حذف الفعل وحده ومن ثم اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها لو انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو
والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل
اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان
الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم فاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يق لو انك منطلق وانما
قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل
فى موضع الخبر كقوله تع ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا ليوضع فعل فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى
فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به

عن

عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضى اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل
فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه
اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم
ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو مح واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين
عليه وللشرط ايض لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا
او لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام
بتقديم الشرط عليه او غيره اى بتقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلقى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلقى
القسم وان يلقى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتنى لاتيتك فعلى المعنى الاول
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز القاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتيتك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة
الماضى على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار

القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على
ترتيب اللف وبالاعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين تقع من حيث المعنى
الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل
عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول
لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما
من حيث مثالاهما وتقديم القسم كاللفظ اى كالتلفظ به اذ مقدرة كملفوظة
فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تع
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا
قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله وان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل
ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته

واما

واما بكر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن فيكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
فى اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور للدلالة احد الضدين
على الاخر كقوله تع فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى
جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض
بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها
او حيز اما لان حيز الفاء ايض حيزها سواء كان ذلك الحيز مبتداء نحو
اما زيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء
وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اى ما وقع بينها
وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير

مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانّ
تقديره على المذهب الاوّل مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف
فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم امّا مقام مهما ووسّط يوم الجمعة
بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصيّة جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المانى ان كان ما يتوسط بين امّا وفائها جايز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والّا اى وان لم يكن جايز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضمّ اليهما مانع آخر مثل اما يوم الجمعة
فانّ زيدا منطلق فانّ ما فى حيز انّ لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مميز بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم
الامتناع عن الاوّل دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد امّا

منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو امّا زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما
كان اوّلا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط فصار امّا زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة فعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانّه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة فعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانّه مفعول به للفعل المحذوف هو جه غير ظاهر مع انه يوهم
جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز
اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغايب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثّل المص بما يكون الواسطة بين امّا
وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلّا الردع
هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلّا ردعا لك
اى ليس الامر كما تقول وقد تجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن

قال لك افعل كذا كلّا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلّا بمعنى حقا والمقص
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلّا انّ الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا
جاز ان يق انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلّا الذى هو حرف ولمناسبة معناه
لمعناه لانّك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضدّه لكن النحاة حكموا بحرفيته
اذا كان بمعنى حقا ايض لما فهموا من انّ المقص به تحقيق مضمون الجملة كالمقص
بانّ فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضى ليكون من اوّل الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعول ما لم يسمّ فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف
تاء الاسم لانّ اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبّه من اول الامر
بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما لحقته لانهما كالجزء
الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فتخيّر
اى فانت مخيّر بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث
مخيّر فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدّمت الا انها ذكرت فيما
تقدّم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمع المذكر والمؤنث فى مثل قاما

الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى
هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لانّ تانيثه
قد يكون معنويا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من
غير فايدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اوّل الامر على احوال الفاعل كتاء
التانيث وفى الشرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها والفايدة فى مثل هذا الابدال ما مرّ فى بدل الكل
من الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر مهمّا التنوين
فى الاصل مصدر نوّنته اى ادخلته نونا فسمّى ما به ينوّن الشئ اعنى النون
تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث وهذا سمّى
سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرّها
الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها
فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فانّ هذه اواخر تلك الكلمات
لا توابع حركات اواخرها انما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر
لانّ المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة

بين الآخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلاحاجة الى ذكر
الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الآخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين
الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل لخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض
التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر
تطفلها لها في الوجود تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية
الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف
وح لا يتصور معناها في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكون الآن واما التنوين في نحو احمدٍ
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان
يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد
التنكير ايض فاذا جعلته علماً تمحّض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم
عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا
فاليوم مضاف اليه اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما

حذفت

حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة
ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى
فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو
ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما
ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك
فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطا لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امرءة يثبت فيها النون ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين
العلمية والتانيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر
الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين
عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب الغناء وانما
اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اسائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به
انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع

فلا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
مستشبعا باشباع حركة واحدا من الالف والواو والياء سميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
فقولي ان اصبت فقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها
الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية
المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت
مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل
من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المنخرق مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روية القافية في
هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني
بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المنخرقن والخفقن وسمي هذا القسم من
التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا
التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم
يختص به اعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو

الخفق

موضوع

موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي
من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الآخر
ففي اعتبار الوضع في بعضها ايض تامل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد ابن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه
فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن
وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن
عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان
يكون ابن عمرو خبر عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف
همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه ابنة عاصم
نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اى غير الف التثنية

نحو اضربان والف الجمع اى الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربنانّ فانها يكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية ويختص
اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربنّ بالتشديد والنهى نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربن
والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما خص
هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانها لا يؤكد
الا ما يكون مطلوبا وقلّت اى النون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومنّ
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت
اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جواب المثبت لانّ القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى انّ
زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون
التاكيد فى مثل اما تفعلنّ اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد

خفيفة

خفيفة كانت او ثقيلة مع الضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو
المحذوفة لا لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان فى كلمة واحدة فانّ النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد
الضمة وقيل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين على ما ذكر ومع
ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة او لثقل الياء
بعد الكسر وقيل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير
المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث
الغائبة مفتوح طالبا للخفة وظ انّ ما عدا ذلك المذكور ليشمل التثنية
والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث
اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربانّ باثبات
الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ فى جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا
يدخلهما اى التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله
مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة

لالتقاء الساكنين ان اشترط فيه
التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان فى كلمة واحدة

والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية والجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع
المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما
ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق
النون بها ومعنى كلامه انّ النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع
غيرها على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو
الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
نحو اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امراة بحذف الواو والياء كما حذفت فى اغزى
الجيش وارمى الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها اخشونّ كما ضمتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل ويكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول
اخشينّ كما اخشى الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول
اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا

واخشيا

واخشيا ومن ثم اى ومن اجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع ضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترينّ فى هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذى تحركت
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ فى هل ترون باسقاط نون الجمع
والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير
بارز يضم لاجل النون وهل ترينّ فى مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما فى
الم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل
ترينّ لا على ترينّ اى ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
فى اغزوا واغزنّ فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزنّ فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كما اغزى القوم وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة
يحذف للساكن اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين
اى لالتقاء الساكنين كقوله لا تهينَ الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اى لا تهينن حذفت نون المخففة للقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت
فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقول لا تهنِ الفقير ولم يحركوها

كما يحركوا التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال
الوقف عليها الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزُنَّ
واغزِنَّ بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف
فقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين
لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على
ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربَن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم
او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خيرٌ وختم لي بخير اللهم اجعل
خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرور ناضرا واجعل نونات
نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف اداب
عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كانت شفاعته في محو ارقام
الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم زمرة احبابه قد استراح من نكد الانتهاض

لنقل

لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه
الله سبحانه تعالى عن وظايف عبوديته للاغراض عن مطالبة الاعواض
والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور
سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية المصطفوية تمت الكتاب
بعون الملك الباري

۳۳۲

عرض اخلاص [illegible] بنده [illegible] اعلام تعداد [illegible]
[illegible] افزون [illegible] بود وه عرض [illegible] چمن
این گلدسته بند چمن بندگی را همه وقت ملحوظ خاطر داشته امید
[illegible] گلشن بندگی را [illegible] طهور یادآوری شگفته کرداند

[illegible] اطوار [illegible] الالقاب [illegible] الالقاب [illegible]
حفظه الله [illegible] الآفات والعاهات [illegible] حضرت خدیجه طلبت فاطمه سیرت مریم [illegible]
[illegible] اشتغال دارم والتماس دعا دارم [illegible] خصوصی [illegible]